الأمم المتحدة S/PV.4818

# مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨١٨**
الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد وهبة | (الجمهورية العربية السورية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | اسبانيا | السيد أرياس |
| | ألمانيا | السيد تروتفاين |
| | أنغولا | السيد لوكاس |
| | باكستان | السيد أكرم |
| | بلغاريا | السيد تفروف |
| | شيلي | السيد مونيوز |
| | الصين | السيد جانغ يشان |
| | غينيا | السيد سو |
| | فرنسا | السيد دوكلو |
| | الكاميرون | السيد تيجاني |
| | المكسيك | السيد أغيلار سنسر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونس باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كننغهام |

## جدول الأعمال

المناقشة الختامية لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-48112 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**استعراض ختامي لأعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي**

**الرئيس:** يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وبهذا الصدد، لدى الرئاسة بيان تمهيدي سأدلي به حول عمليات حفظ السلام.

بعد إجراء المشاورات اللازمة مع أعضاء المجلس، تعمَّد وفد الجمهورية العربية السورية طرح موضوع عمليات حفظ السلام في هذه الجلسة الختامية. وقد انطلق وفدنا في هذا الاتجاه من عدة أسباب، أهمها وجود عدد من التطورات الجارية الآن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أننا على يقين من أن عمليات حفظ السلام التي قامت ولا تزال تقوم بها الأمم المتحدة تشكِّل أحد العناصر الرئيسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ومن ناحية أخرى، أردنا مرة ثانية أن نتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء في المجلس لطرح وجهات نظرها إزاء الجوانب الإيجابية التي حققتها عمليات حفظ السلام، وهي كثيرة، إلى جانب التعليق على الظروف التي يجب أن نعمل جميعا على تهيئتها لإزالة الصعوبات التي تعترض عمليات حفظ السلام وطرح أفكار مفيدة للتغلب على هذه الصعوبات.

ولا يسعنا في هذه العجالة إلا أن نؤكد أن أحد الأهداف الرئيسية التي وضعناها نصب أعيننا هو تناول مسألة هامة تتعلق بحماية بعثات الأمم المتحدة وعمليات السلام التي تنشرها في بعض أنحاء العالم، وذلك إثر العمل الإجرامي الذي وقع في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وراح ضحيته، مرة أخرى، كوكبة من خيرة القائمين على بعثات الأمم المتحدة، وجُرِح العديد منهم، الأمر الذي شكَّل خسارة كبرى للأمم المتحدة بشكل خاص، وللمجتمع الدولي بشكل عام.

قام وفدنا بتعميم ورقة على جميع الدول الأعضاء في المجلس، تم إعدادها بالتعاون مع شركاء لنا في مجال عمليات حفظ السلام، وإن كانت تتضمن أيضا وجهات نظرنا إزاء الموضوع المطروح للمناقشة. وكما يلاحظ أعضاء المجلس، فقد أكدنا أنه من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بإدارة المراحل الانتقالية التي تمر بها عمليات حفظ السلام بشكل فعال، سواء كان ذلك في أفريقيا بصورة خاصة أو في المناطق الأخرى بصورة عامة.

وفي هذا المجال، أشرنا إلى أنه من الضروري أن يراعي المجلس عند اتخاذه قرارا بإنشاء بعثة سلام جديدة جميع العناصر العملياتية المتصلة بها، وكذلك حماية هذه العمليات، وأن تكون لعمليات حفظ السلام القوة العسكرية اللازمة لتحقيق وتنفيذ ولاياتها. كما طرحنا فكرة ضرورة أن يتمتع الأمين العام بالمرونة اللازمة فيما يتعلق بنشر عمليات حفظ السلام. وأوضحنا أنه من الضروري أن تكون الدول على استعداد لنشر بعثات في أي مكان يُطلب منها، بما في ذلك في القارة الأفريقية.

وأخيرا، أوضحنا أنه لا بد من تأمين العناصر المدنية اللازمة لتدعيم إعادة بناء السلام الدائم، وخاصة في مجالات المساعدة الإنسانية ونزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين ودعم حكم القانون.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تشيد بأولئك الذين عملوا مع منظماتنا الدولية وعززوا جهودها لتحقيق السلام. فمن تلك اللحظات الحزينة التي اغتيل فيها الكونت

برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨، في القدس، إلى الحادث الإجرامي الأخير في بغداد في الأسبوع الماضي، بذل الرجال والنساء المشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أقصى ما يمكن بذله، وهو دماؤهم، للحفاظ على الأمن والسلم في العالم.

وسورية تعتقد أنه يجب علينا أن نستمر في مناقشاتنا هذه خلال المرحلة القادمة كي تنعم البشرية بالسلام في كل مكان، وكي نحقق الأهداف التي نص ميثاق الأمم المتحدة عليها.

وختاما، أود أن أُعلم السادة أعضاء المجلس أن هذه الجلسة لي هي الجلسة الختامية في الرئاسة، وهي أيضا الجلسة النهائية التي سأحضرها، لأنني ، كما يعلم الأعضاء، قد نُقلت إلى بعثة الجمهورية العربية السورية في جنيف بذات الصفة، مندوبا دائما للجمهورية العربية السورية هناك. وبهذه المناسبة، أود أن أشكر جميع السادة الزملاء والأصدقاء في المجلس الموقر على تعاونهم الدائم في مختلف القضايا التي تسهم في إيجاد وتحقيق السلم والأمن الدوليين وفق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة أيضا، أود أن أشكر جميع أعضاء الأمانة العامة، وجميع المترجمين، وجميع القائمين على تيسير أعمال جلسات مجلس الأمن، لكي لا ننسى أحدا على الإطلاق، لتعاونهم معي بالذات طوال الأعوام السبعة التي قضيتها في الأمم المتحدة هنا في نيويورك.

**السيد تيجاني** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أتوجه إليكم بالشكر وأنتم تقتربون من نهاية رئاستكم للمجلس، على عقد هذه الجلسة الختامية الهامة عن عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أعبر عن تقدير وفد بلاد ي لكم على أنشطتكم طوال العامين الماضيين، إذ عملنا معا في مجلس الأمن، متمنين لكم كل نجاح في موقعكم الجديد ومسؤولياتكم الجديدة.

إن نظر المجلس في موضوع عمليات حفظ السلام يأتي في الوقت المناسب ويتصف بالحكمة، لأن عمليات حفظ السلام خلال السنوات القليلة الماضية قد ازداد عددها كثيرا في شتى أنحاء العالم، وأصبحت تمثل جوهر نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة.

خلال هذا الشهر، نظر مجلس الأمن في عدد من المسائل المتعلقة بعنصر حفظ السلام من عمله، كما كان الحال مع كوسوفو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا. والمبرر الآخر للترحيب باختيار هذا الموضوع هو أنه يتيح للمجلس، كما ذكر الرئيس توا، فرصة لتقييم كفاية عمليات حفظ السلام، التي هي المسؤولية الأولية التي ألقاها الميثاق على مجلس الأمن. فعن طريق هذه العمليات يمكن للمجتمع الدولي والرأي العام – على حدّ تعبير الأمين العام – تقييم قدرة الأمم المتحدة على إحداث الفرق بين الحرب والسلام.

هناك عدد من الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لحفظ السلام – وأقتبس مرة أخرى من الأمين العام – وهي: ولاية واضحة يمكن تحقيقها، والقوة والسلطة اللازمتان للدفاع عن نفسها ولتأمين البعثة. وعلاوة على ذلك، يوفر الميثاق للمنظمة طائفة كبيرة من الأدوات التي تتراوح بين طرق التسوية السلمية للصراعات بموجب الفصل السادس من الميثاق والتدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع. ولا بد لي من توكيد أن عمليات حفظ السلام تنطوي على تعقيدات تختلف من حالة إلى أخرى. ولذلك، هناك تحد دائم أمام المنظمة يتطلب منها أن تستكشف دون توقف طرقا جديدة للعمل وفرصا جديدة للتنظيم.

وفي هذا السياق، فإن التحليل والتوصيات الصادرة عن فريق الدراسة المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المعروف بتقرير الإبراهيمي، إسهام أساسي. وقد ساعد ذلك التقرير المرجعي على زيادة الوعي بالحاجة الماسة إلى إصلاح عمليات حفظ السلام وإمدادها بالوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة، بمراعاة كل السمات المحددة لكل صراع عند تحديد ولاية كل بعثة.

بينما تجري في بعض الحالات تعبئة جنود حفظ السلام ونشرهم وتزويدهم بالموارد المناسبة بسرعة، فإنه في حالات أخرى مأساوية بنفس القدر أو أكثر، يتردد المجتمع الدولي، للأسف، في تقرير مسألة تدخل الأمم المتحدة. وبعد أن يتخذ المجتمع الدولي ذلك القرار، فإنه يكافح للحصول على الموارد اللازمة. وهذا يعوق، للأسف، فعالية العمليات المعنية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب، وعلى وجه الخصوص العواقب الإنسانية. ولم تتوان بعض المنظمات غير الحكومة في شجب تلك الحقيقة المؤلمة.

لقد اقتُرحت حلول شتى لمعالجة تلك الحالة. واليوم، عرضت إصلاحات كثيرة لبعثات حفظ السلام: تحديد واقعي لاحتياجات كل بعثة، دون التشكيك في أية ولاية موسعة حديثا لتلك البعثة؛ التشاور المستمر بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات – وفي هذا الخصوص، يفكر البعض في شكل ما من أشكال صنع القرار بطريقة مشتركة، مع البلدان المشاركة بقوات أو موارد؛ ومشاركة المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بطريقة معززة، وعلى وجه الخصوص مع المنظمات الإقليمية المعنية؛ ووضع قواعد سلوك لأفراد الأمم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام؛ وتدابير لوقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الذي هو أزمة كبرى تواجه التنمية. ويعتقد وفدي أن تكليف الأمين العام البعثات بشكل منهجي لتقييم الاحتياجات من شأنه أن يشكِّل استجابة أخرى مفيدة جدا للشواغل التي تواجهنا.

يحدث كثيرا أن يأذن مجلس الأمن لدولة أو مجموعة من الدول بالتدخل بسرعة بمواردها في بعض حالات الأزمات. ونتائج تلك الممارسة لم تكن حاسمة تماما إذا ما تذكَّر المرء التدخلات في الصومال في ١٩٩٢ وفي رواندا في ١٩٩٤. ومن المؤسف جدا أن ذلك النهج يبدو أنه حقق نجاحات مقنعة مختلفة في السنوات الأخيرة. ومن الأمثلة على نشر القوات في بعض مناطق الصراع في أفريقيا، أعطي عملية ''يونيكورن''، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، وقوة ''أرتيميس'' للاتحاد الأوروبي في بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا بعثة لجماعة الاقتصادية في ليبريا.

إن منح القوات المتعددة الجنسيات ولاية قوية يمكِّنها بالتأكيد من التعامل بسرعة وبكفاية عالية مع بعض الأزمات الكبرى. ولذلك، نعتقد أن من السلامة والحكمة أن تحدد بوضوح تام الفترة الزمنية للتدخلات. وهذا يدل على أن أية استجابة طويلة الأجل تعتمد على قدرة الأمم المتحدة على تعبئة الموارد المناسبة للعمل بسرعة وفي أي وقت. وفي الوقت نفسه، يجب على المنظمة أن ترشد استخدامها للموارد المتاحة. وفي هذا السياق، الخبرة الراهنة في ليبريا تفتح طريقا جديدا للتفكر أساسا فيما يتعلق بالإدارة الإقليمية لمفارز الخوذ الزرق وللموارد السوقية في الاستجابة للصراعات في البلدان المجاورة، كما هو الحال في غرب أفريقيا.

وذلك التفكير يمكن أن تراعى فيه أيضا الحاجة إلى إقامة آليات إنذار إقليمية ذات قدرة استقلالية كافية. وهذه الصيغة تبدو آخذة في التبلور في بعض المناطق. وفي هذا الخصوص، نعتبر التعاون في إطار الفصل الثامن من الميثاق أساسيا.

الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١٩ آب/ أغسطس، والتي نتشاطر بشأنها المشاعر التي أعرب عنها توا رئيس المجلس، لا تزال تذكِّر المجلس بأن التدابير المتخذة حتى الآن في الاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، ليست كافية لحماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها والأفراد العاملين في المجال الإنساني العاملين في عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ولهذا، يرحب وفدي باعتماد المجلس بالإجماع القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) يوم ٢٦ آب/ أغسطس.

وفيما يخص برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج المدرجة في عمليات حفظ السلام، بينما يجري نزع السلاح والتسريح على نحو أفضل في الوقت الراهن، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به فيما يتعلق بإعادة الاندماج. وفي هذا الخصوص، ينبغي للمجلس أن يواصل الحوار الذي بدأ مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لوضع نهج منسق متضافر ييسر متطلبات الاستحقاق ويجعلها أكثر مرونة حتى يكون العمل أكثر سرعة وأكثر ارتباطا بالتعمير.

في الختام، إن تعزيز مسؤولية الأمم المتحدة الأولية في حفظ السلام وفعالية عملياتها للسلام يتطلب أن تظهر الدول إرادتها السياسية، وأن يكون هناك تعاون وثيق شامل بين الأمم المتحدة وكل عناصر المجتمع الدولي الفاعلة.

**الرئيس**: أشكر ممثل الكاميرون على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

**السيد تروتفاين** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، دعوني أولا أشكركم على عقد اجتماع صباح اليوم هذا، وعلى اقتراح هذا الموضوع الهام الحسن التوقيت للمناقشة في المجلس. وسيكون هذا جانبا مشرقا آخر للرئاسة التي توليتموها خلال شهر آب/أغسطس بطريقة رائعة جدا تثير الإعجاب. ونحن نتمنى لكم كل النجاح الشخصي والرضا المهني في عملكم الجديد في مدينة جنيف الجميلة.

حفظ السلام له تقليد طويل في الأمم المتحدة. وهو قديم قدم المنظمة نفسها. ومما لا يثير الدهشة أن الطريقة التي يدار بها حفظ السلام تغيرت تغيرا كبيرا طوال عقود. وبشكل عام، أصبحت ولايات حفظ السلام معقدة بشكل متزايد. وألمانيا تتشاطر عبء حفظ السلام سواء باعتبارها ثالث أكبر مساهم مالي في ميزانية كل بعثة أو عن طريق المساهمة بقوات في البعثات التي أذنت بها الأمم المتحدة، قوات يبلغ عددها الإجمالي ٠٠٠ ٩ فرد.

وتتيح لنا هذه الجلسة فرصة ممتازة كي نذكر أنفسنا بمسؤولياتنا وكي نتأمل في كيفية الاضطلاع بها عندما ينشأ موضوع إنشاء بعثة سلام جديدة أو تجديد بعثة قائمة. وتلك البعثات، على أية حال، تؤثر في حياة الناس وقد تؤدي إلى إزهاق أرواح البعض. ويتحمل المجلس، بوصفه المصدر الوحيد للشرعية لبعثات السلام، عبئا كبيرا.

ولقد عولج موضوع حفظ السلام متعدد الجوانب على نحو واسع خلال السنوات الماضية، داخل وخارج الأمم المتحدة على حد سواء. والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء بقيادة السفير الإبراهيمي حول إصلاح عمليات حفظ السلام زودت منظومة الأمم المتحدة بتوجيه قيِّم. وأود بذلك أن أقصر نفسي على نقاط قليلة.

الولاية الجيدة الإعداد لبعثة ما ليست ضمانة للنجاح. ومن جهة أخرى، بدون هذه الولاية سيكتب للبعثة الفشل. ولا يمكن اتخاذ القرارات الرشيدة إلا إذا توفرت قاعدة معلومات صلبة وشاملة وموثوق بها. وقد يجدر بنا أن نفكر بسبل ووسائل توسيع قاعدة المعلومات تلك. إن إدارة عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص لديها قدر كبير

من الخبرة التي استفاد منها المجلس، والتي قد يستفيد منها أكثر في المستقبل.

فبالإضافة إلى المعلومات والخبرة، يستحق دور المرأة أن يولى قدرا أكبر من الاهتمام. يجب على البعثات جديدة كانت أم مجددة أن تعبر عن حقيقة أن غالبية الضحايا في الكثير من حالات الصراع تكون من النساء. وكثيرا ما يستخدم العنف الجنسي كوسيلة حرب، وهي حقيقة ستكون بالتأكيد ذات أهمية خاصة للأعمال المستقبلية للمحكمة الجنائية الدولية. ولكن علينا أن نخطو خطوة أكبر عن طريق تعيين المزيد من النساء في المناصب الرفيعة المستوى في عمليات حفظ السلم، وعن طريق زيادة النسبة المئوية الكلية للنساء العاملات، بما في ذلك تعيين مستشارات رفيعات المستوى بشأن نوع الجنس في كل بعثة حفظ سلام وتدريب حفظة السلام.

وعند التعامل مع موضوع الولايات، ينبغي ألاّ نتجاهل كليا المبدأ الجيد القديم ''لا ضرائب دون تمثيل''. لذا من الضروري النظر في طرق أفضل لإشراك بلدان مساهمة بقوات في عملية اتخاذ قرار مبكرة، سواء كانت بلداننا مساهمة بقوات أو تقدم مساهمات أخرى مهمة. وإلا فلن يكون بوسعنا أن نحصل على القبول العام الضروري والدعم السياسي لهذه العمليات الهامة في المستقبل.

ملاحظتي الثانية ملاحظة أعم وهي تنطبق على كل نشاط في الأمم المتحدة. ومع أخذ موارد الأمم المتحدة بعين الاعتبار، كيف يمكننا أن نستخدم على الوجه الأمثل القدرات المحددة والخبرة لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان بعثات السلام؟ لقد جربنا بالفعل مختلف السبل التي تنظم فيها بعثات السلام، والتي تتراوح بين بعثات الخوذ الزرق والبعثات والقوات المتعددة الجنسيات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية. ولكل نهج من هذه النهج مزايا وعيوب خاصة به. وقد يكون من الجدير بنا أن ندرسها بعمق أكبر وأن نطور معايير لتقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فرادى.

وحفظ السلام الإقليمي يستحق منا اهتماما خاصا. وحفظ السلام الإقليمي يعني قدرة المناطق في العالم على أن تقرر مصيرها بنفسها، وأن تواجه الصراع من خلال الوسائل الخاصة الراسخة في ثقافة وتقليد المنطقة المعنية. وقد أوضحت جلسة الأمس مع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذلك مرة أخرى. وهناك جهود حميدة جارية لتعزيز حفظ السلام الإقليمي، وخاصة في أفريقيا. وتلك الجهود تستحق منا الاهتمام والدعم. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة القيِّمة عن طريق التدريب والخبرات. ويجب توفير التمويل السليم لكفالة الاستمرار الدائم للبعثات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالانتشار السريع – وهو موضوع مدرج على جدول أعمال المجلس منذ فترة ما – علينا أن نسأل أنفسنا عما هو ممكن وما هو غير ممكن، على الأقل في إطار الميزانية الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة. أليس من الجدير بنا أن ننظر في هذه المسألة في سياق تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والقوات الوطنية؟

ثمة جانب آخر لتقسيم العمل، وهو النظر في المهام المختلفة التي تقوم بها أي بعثة. ولدى البلدان المختلفة المساهمة بأفراد في بعثة ما نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة، فهي تعمل بتكاليف مختلفة. ولا يمكن تجاهل تلك العوامل عند اتخاذ قرار ما بشأن أي البلدان التي ستساهم بأي نوع من أنواع الوحدات والخدمات. ولكني أود أن أؤكد على نقطة أخرى في ذلك الصدد، حتى لا يساء فهمي. إن حفظ السلام، يجب أن يظل، بحكم طبيعته، متطابقا مع الدور العالمي للأمم المتحدة ومبدأ التضامن الدولي.

إن ملاحظتي الثالثة مستلهمة من مفهوم المنع. وتتعامل منظومة الأمم المتحدة مع هذه المسألة منذ صدور تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، وستواصل عمل ذلك. وكما معلوم، نتج عن ذلك قراران، أحدهما انبعث عن المجلس والآخر، صدر حديثا، عن الجمعية العامة. وذلك يذكرنا بحقيقة أن حفظ السلام جيد ولكن المنع أفضل. وشريطة أن يصدر مجلس الأمن ولاية أو أن توافق الدولة المضيفة على ذلك الإجراء، فإن الانتشار الوقائي أداة فعالة يجب النظر إليها بشكل متواتر. وتمثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثالا جيدا على نجاح مثل هذه البعثة.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالمرحلة التي تعقب عملية حفظ السلام. حفظة السلام يجب أن تكون لهم استراتيجية خروج. والسلام لا يدوم إلا حيثما يتوطد. والدور الأساسي لبناء السلام قد تم التسليم به منذ وقت طويل، فولايات بعثات السلام اعتمدت على ذلك الدور بشكل متزايد. ولسبب جيد فإن تحسين أدوات بناء السلام، كتلك المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحكم القانون والشرطة المدنية والعدالة، تدرس بعمق أكبر. وإن أفغانستان والعراق أبرز مثالين لما يعنيه تعزيز السلام في البلدان التي يتعين إعادة بنائها.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن مشاعر التقدير تكريما لذكرى هؤلاء الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم أثناء تأديتهم واجباتهم في مهمات حفظ السلام وبناء السلام. لقد ضحوا بحياتهم من أجل قضية ستبقى ما بقيت الأمم المتحدة. إن حماية حياة حفظة السلام تثير قلقا بالغا لدينا جميعا. لقد كانت بغداد تذكارا قاسيا لمدى ضعف موظفي الأمم المتحدة في أحيان كثيرة. إن إلحاق الأذى بأفراد بعثات السلام جريمة ضد الإنسانية، وينبغي المعاقبة عليها تحت طائلة القانون الدولي.

**الرئيس**: أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

**السيد تفروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اختياركم موضوع عمليات حفظ السلام في وقت ملائم كموضوع لاجتماعنا في هذه اللحظة الحساسة والمؤلمة في تاريخ عمليات حفظ السلام بعد الهجوم الإرهابي على مقر بغداد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق. ومهما يكن ما نفعله بعد ١٩ آب/أغسطس، يجب على مجلس الأمن أن ينظر في أمن موظفي الأمم المتحدة وحفظة السلام عند صياغة ولايات عمليات حفظ السلام.

أود أن أشكركم شكرا حارا مرة ثانية، سيدي الرئيس، على الرئاسة السورية الدينامية والفعالة جدا لأعمال مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. لقد كان الشهر حافلا بالأعمال أكثر مما توقعناه عند البداية. وإذ أتكلم بصفتي الشخصية، أود أن أقول لكم إنني شعرت بالحزن حينما علمت بأنكم ستنتقلون إلى جنيف، كما أن العمل معكم في المجلس وفي الأمم المتحدة كان تجربة مثرية لي. وأود أيضا أن أعرب لكم عن مدى إعجابي دوما بإتقانكم الواضح للغة البلغارية.

إن مسألة عمليات حفظ السلام واسعة بصورة استثنائية ولا يمكن تغطيتها في بيان واحد. ولذلك سأقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات العامة على النقاط المهمة بالنسبة لبلدي.

ويمثل تقرير الإبراهيمي أساسا مهما جدا لأية مناقشة في المجلس والأمانة العامة عن تطور عمليات حفظ السلام ومستقبلها. إن قيمة التقرير لا تقدر ولا بد أن نستمر في جعل أحكامنا تستند على تحليلاته واستخلاصاته. وما ينشأ في نهاية المطاف في أي نظر في عمليات السلام هو

حقيقة أن مجلس الأمن هو الهيئة التي لديها القول الفصل في تحديد طرائق الولاية المسندة إلى أية عملية لحفظ السلام. وهو الجهاز السياسي الذي يضع الخيارات السياسية ويتخذ القرارات السياسية. ومن الواضح أن تلك القرارات لا يمكن أن تتخذ من دون إجراء حوار مستمر مع الأمانة العامة. إن بلغاريا ممتنة بصورة خاصة لإدارة عمليات حفظ السلام على الإسهام الأكثر قيمة الذي قدمه زملاؤنا في الإدارة في تحليل ممارسة عمليات حفظ السلام ومستقبلها.

والمسألة الأخرى المهمة بالنسبة لنا، في وقت تتزايد فيه التوقعات من عمليات حفظ السلام وتعقيدها، هي أنه يجب ألا ننسى المبادئ الأساسية لتلك العمليات. ولا بد لنا ألا ننسى تاريخ نشأة هذه الظاهرة في الشؤون الدولية المعاصرة. إن أية عملية لحفظ السلام اليوم يجب أن تستند إلى موافقة الأطراف المعنية، وأدنى استخدام للقوة والحياد التام في تنفيذ ولاية تلك العمليات. ونعتقد أن كلمة السر لعمليات حفظ السلام هي ''الواقعية'' و ينبغي للمجلس وفقا لذلك أن يصوغ أية ولاية بتلك الروح.

وتطرق المتكلمون السابقون، لا سيما ممثل ألمانيا، إلى أهمية التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية فيما أخذ يتطور بصورة متزايدة إلى تقسيم للعمل. ونرى أن مبدأ التفويض بالغ الأهمية في ذلك الصدد. ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هام قبل نشر أية عملية لحفظ السلام – رأينا هذا يحصل في ليبريا – وبعد اختتام العملية على حد سواء. وكثيرا ما نجد أن دور التحالف بين البلدان التي تسعى إلى الحصول على تلك الولاية من الأمم المتحدة – أفغانستان مثال على ذلك – يمكن أن يكون إيجابيا جدا.

ولقد قلت إن عمليات حفظ السلام أخذت تزداد تعقيدا. وتلك حقيقة. فحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة لم يعودوا مسؤولين عن مراقبة عمليات وقف إطلاق النار فحسب، بل – كما رأينا في سيراليون وغيرها من الأماكن – يعملون في الواقع بوصفهم سلطات إدارية. وهم يراقبون ويجرون الانتخابات و، بصورة متزايدة، يكفلون سبل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المنكوبين. ويقتضي التعقيد المتزايد لعمليات حفظ السلام تخطيطا مفصلا بصورة متزايدة وتعاونا معقدا بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، في حين تكون المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان هي الأولى في الميدان.

ولا شك، أن أحد الأبعاد الجوهرية يتمثل في تزايد الدور الكبير الذي تضطلع به وحدات الشرطة، لأن إعادة سيادة القانون أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة لمجلس الأمن. ونرى ضرورة ترسيخ عملية تدريب قوات الشرطة المحلية والوطنية وهي ممارسة جديرة بالإشادة.

وتود بلغاريا أن ترى عمليات حفظ السلام تركز على زيادة احترام حقوق الإنسان. فالصراعات التي يبقيها المجلس قيد نظره، للأسف، تنطوي بصورة بالغة على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولذلك فإن إدخال عنصر لحقوق الإنسان في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يعمل بصورة وثيقة جدا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أمر هام بصورة خاصة.

وثمة بعد رئيسي آخر ألا وهو دور النساء في إعادة السلام، وكما قلت آنفا زيادة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

**الرئيس**: أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وعلى بيانه. وأعطي الكلمة لممثل غينيا.

**السيد سنو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة الختامية المكرسة أساسا لمسألة عمليات حفظ السلام.

وينيط ميثاق هذه المنظمة بمجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يبقى المجلس الجهاز الرئيسي المسؤول عن إنشاء ولايات عمليات حفظ السلام. ووفقا لذلك، على المجلس استخلاص الدروس من العمليات الماضية والحالية وبذل جهود نشطة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة للمحافظة على السلام وتعزيزه.

ومنذ انطلاق أول عملية لحفظ السلام في عام ١٩٤٨، اكتسب المجتمع الدولي خبرة واسعة. لقد أكسبت الطبيعة الجديدة للصراعات، وبخاصة الصراعات داخل الدول، عمليات حفظ السلام بُعدا آخر. وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي، اعتمدت عمليات حفظ السلام بصورة أساسية على المبدأ التقليدي المتمثل في التوسط بين القوى المتناحرة لبلدين. ولقد انعكس التغيير في تنوع الأدوار التي يقوم بها زعماء الصراع وحَفَظَةْ السلام. الأمر الذي حث الأمم المتحدة أيضا على أن تفكر مليا في مسألة عمليات حفظ السلام. ويعد تقرير الإبراهيمي دليلا ساطعا على هذا التغيير ويعزى إليه الفضل في إلقاء الضوء من جديد على التحديات التي نواجهها والخطوات التي لا بد أن نتخذها من أجل التصدي لتلك التحديات.

وتجري مناقشتنا لهذا البند في سياق تزايد عدد أنشطة حفظ السلام، التي يعتمد نجاحها، حسبما لاحظ عدد من المتكلمين، على احترام المبادئ الأساسية، المتمثلة في موافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في الحالات المشروعة للدفاع عن النفس. غير أنه ينبغي ملاحظة أن إخفاق عمليات معينة لحفظ السلام يعزى إلى عوامل كثيرة جد معقدة، بما في ذلك عدم تقدير الأخطار المحيطة بالموقف حق التقدير، ورداءة تعريف ولايات معينة، وعدم كفاية الموارد، لا سيما عدم توفر الإرادة السياسية لدى أطراف الصراع.

وبغية التصدي لهذا الوضع، يحيط وفدي علما بأهمية إيفاد بعثات لتقصي الحقائق متعددة التخصصات إلى مناطق الصراعات. بحيث تقوم تلك البعثات بتقييم جميع الآثار المترتبة على الأزمة كي يتسنى تحديد ولاية ملائمة. ونرى أن من شأن التخطيط على نحو أفضل وتحديد مفهوم العمليات وقواعد المشاركة على نحو أكثر دقة، فضلا عن إمكانية الوزع السريع، أن يعزز نجاح تلك العمليات. وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي أن نولي عنايتنا التامة لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بنظام القوات الجاهزة للاستخدام عند الاقتضاء.

ويندرج ضمن هذا النهج ذاته التنسيق بين شتى إدارات الأمانة العامة، من جهة، ومن الجهة الأخرى، بينها وبين الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى، وتوفر الموارد البشرية، والمالية، والسوقية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، نشجع تعزيز التعاون بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في سياق تنفيذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وفضلا عن ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بمسألتي التدريب والترتيبات في مجال التعاون الإقليمي.

وفيما يتعلق بمسألة أفريقيا، القارة المتأثرة بصفة خاصة بالصراعات المسلحة، يحبذ وفدي تقوية القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويعرب وفدي عن تشجيعه وترحيبه بتعزيز العلاقات التعاونية بين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والأجهزة والمؤسسات التي تعمل بنشاط في مجالي السلام والأمن في القارة الأفريقية.

ويتطلب تطوير أنشطة لمنع الحرب وبناء السلام في أفريقيا دعما ماليا وسوقيا وتقديم التدريب، وهذا هو ما ينبغي أن تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تقوم بدور رئيسي لاستعادة السلام والاستقرار في ليبريا،

وسيراليون، وكوت ديفوار. ونظرا لأهمية عمليات حفظ السلام فيما يتصل بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين، بات من الضروري إجراء تقييمات دورية لتلك البعثات، بغية تكييفها وإعادة تحديدها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالنتائج المثمرة لبعثة تقصي الحقائق وتبادل الأفكار الذي جرى بالأمس وشارك فيه خمس وزراء خارجية من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إضافة إلى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونؤيد التوصيات التي طرحها أفراد تلك البعثة، فرادى وبصورة جماعية، بهدف تكييف جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي بحيث تتصدى لشواغل منطقة غرب أفريقيا. ونعرب عن امتناننا لجميع أصدقائنا، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، لدعمهم للإجراءات المتخذة بشأن هذه المنطقة دون الإقليمية.

ولا يفوتني في ختام كلمتي أن أثني على موظفي الأمم المتحدة والأفراد التابعين لها، فضلا عن الأفراد العاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة ويخاطرون بحياتهم. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد إدانتنا بلا تحفظ للهجمات الإجرامية على موظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في المجال الإنساني. ومرة أخرى، نقدم تعازينا لأفراد أسر ضحايا الهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد. ونرحب باعتماد مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) وإعلان يوم ٢٩ أيار/مايو يوما دوليا لحَفَظَةْ السلام.

وأخيرا، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أنقل لوفدكم ولسعادتكم شخصيا تهاني وفدي على العمل الممتاز الذي قمتم به ومهارتكم ودبلوماسيتكم خلال هذا الشهر.

**الرئيس**: أشكر ممثل غينيا على كلماته الرقيقة الموجَّهة إليَّ.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، في هذا اليوم الذي نعقد فيه آخر جلسة – إذ ربما تكون هذه هي الجلسة الأخيرة في شهر آب/أغسطس – أعرب عن امتناني لوفد سورية لما قام به من أعمال وأشكركم، سيدي الرئيس، شخصيا على مساهمتكم في أعمال مجلس الأمن خلال عضوية سورية في هذه الهيئة.

سنفتقدكم يا سعادة الرئيس. وسنتذكر الطريقة التي تعاونتم بها مع جميع الوفود ومساهمة وفدكم ومساهمتكم أنتم شخصيا في التوصل إلى توافق الآراء في مجلس الأمن بصدد نظره في القضايا المعقدة للغاية، وطريقة سعيكم لتحقيق الوحدة في المجلس بشأن تلك القضايا الخطيرة للغاية. وساعدكم في ذلك درايتكم بفن الدبلوماسية وخبرتكم ومؤهلاتكم الشخصية كشخص مدرك لمسؤوليته عن مصير العالم – أنا أستخدم هذه الكلمات الرفيعة – كشخص يهتم بتعزيز هذه المنظمة.

سنفتقدكم، ولكننا نعلم أنكم في جنيف، وأنكم ستواصلون الانخراط في أعمال الأمم المتحدة، وستواصلون السعي لخدمة قضيتنا المشتركة وستيسرون التنسيق الوثيق للعملية بين نيويورك وبين جنيف لتحقيق أفضل ما يخدم هدفنا المشترك ألا وهو تعزيز الأمم المتحدة.

وأنتقل الآن إلى موضوع جلسة اليوم، وأود أن أقول إنه من بين الأدوات الأساسية المتاحة لمجلس الأمن في تسوية المنازعات والصراعات نجد عمليات حفظ السلام التي تجرى تحت علم الأمم المتحدة أو بقوات متعددة الجنسيات تعمل على أساس ولاية من المجلس. نشأ في قرارات المجلس في السنوات الأخيرة توافق في الآراء بشأن ضرورة اتباع نهج شامل لحل الصراعات. ومن الأهمية الحاسمة أن الجانب العملي لهذا النهج يجب العناية به بالاشتراك النشط لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تبين النتيجة آراءها.

تقوم استراتيجية حفظ السلام التي تبزغ في المنظمة على أساس قرارات مجلس الأمن الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وعلى أساس توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي تؤيدها الجمعية العامة. ومن بين المبادئ الهامة جدا لهذه الاستراتيجية ضرورة تعاون أطراف الصراعات مع بعثات الأمم المتحدة، وضرورة التفاعل بين المنظمة والترتيبات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق، والحاجة إلى إذن من مجلس الأمن لأي عملية تنطوي على استخدام القسر.

ويجري تحسين آليات حفظ السلام تدريجيا. ويجري تطوير التعاون فيما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، ويزداد استخدام بعثات الأمم المتحدة في مناطق الصراع، ويجري أيضا تحسين أنشطة الممثلين الخاصين للأمين العام. ويجري تطوير التنسيق بين مكونات منظومة الأمم المتحدة بينما تصبح عمليات حفظ السلام الحديثة متعددة الوظائف على نحو متزايد.

وتجري مراعاة أكثر تحديدا للأسباب الكامنة للصراعات الدائرة اليوم مثل المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية أو الدينية أو العرقية أو غيرها. ويكتسب النهج التباييني أهمية وهو نهج يعكس خصائص كل حالة أزمة على حدة. ويجري تطوير الأساليب العملية لحفظ السلام وبناء السلام في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز مراقبة الحدود، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والنهوض بالإصلاح الاقتصادي، والمساعدة في إنفاذ القانون ومساعدة الأجهزة القضائية، والمساعدة على تنظيم الانتخابات وإجرائها، وأحيانا المساعدة على إعادة تشكيل الهيكل السياسي لبلد يمر بأزمة بما في ذلك من خلال الإصلاحات الدستورية.

ومن بين المبادئ التوجيهية الرئيسية في جميع تلك المجالات لحفظ السلام كفالة أن يتمتع شعب دولة محتاجة بظروف معيشية عادية ومساعدته لكي يمارس سيادته على نحو تام في أحوال من السلم والاستقرار. ولهذا، يشعر المجتمع الدولي بأسره بالحنق إزاء محاولات إعاقة الأعمال النبيلة التي يقوم بها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة – الذين، لسوء الطالع، يزداد تعرضهم لهجمات الإرهابيين ورجال العصابات مثلما حدث في بغداد في ١٩ آب/أغسطس. ويرسل القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع قبل يومين إشارة واضحة مؤداها أن مجلس الأمن، بتصرفه استنادا إلى أساس راسخ من القانون الدولي، لا يعتزم أن يتغاضى عن محاولات لنسف أنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وأنه سيفعل كل ما في وسعه لكفالة ألا تمر الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة دون عقاب.

وقد أشرت إلى الحالة في العراق، وهي تتعلق مباشرة بموضوع مناقشة اليوم. وهي تشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة. ولا شك في أن خبرتنا الواسعة في مجال حفظ السلام يمكن بل وينبغي أن نستفيد منها في ذلك البلد. ونظرا للتعقيد غير المسبوق للتحديات التي تواجهها الحالة في العراق، مما لا شك فيه أن ستكون هناك حاجة لنهج ابتكارية – بالإضافة إلى أساليب حفظ السلام المعتمدة من قبل – بغية الترويج الفعال للتسوية بعد الحرب التي ستكون في صالح الشعب العراقي.

وسيتطلب تحقيق ذلك الهدف نهجا شاملا بالفعل، فضلا عن التعزيز الإضافي الكبير لدور الأمم المتحدة بما في ذلك إعطاء بعثة الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) سلطة الاشتراك المباشر في العملية السياسية تتمثل في إدخال إصلاحات دستورية، وتنظيم الانتخابات، وتشكيل حكومة معترف بها دوليا استنادا إلى خطة واضحة

لاستعادة سيادة العراق في غضون جدول زمني محدد وبأسرع ما يمكن.

وكجزء من هذا النهج الشامل، سيكون من الواقعي النظر في مركز ومعايير وجود عسكري دولي، تخدم ولايته هدف توفير الأحوال الآمنة لممارسة شعب العراق لحقه في تقرير مصيره بذاته. ومن شأن هذا القرار أن يكون إسهاما كبيرا من جانب عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن في المنطقة.

وبوصف روسيا أحد المشاركين النشطين في عمليات حفظ السلام فهي على استعداد لكي تبذل كل ما في وسعها لتعزيز تحقيق ذلك الهدف.

**الرئيس**: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيد مونيوز** (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى الوفد السوري على قيادته لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على دوركم الشخصي وأن أتمنى لكم كل النجاح في منصبكم الدبلوماسي الجديد. وسنفتقد روحكم المهنية العالية وخبرتكم وروح دعابتكم. ولكن حيث أنكم ستكونون في جنيف لن تكونوا بعيدين كثيرا عنا.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن للتفكير في موضوع بهذه الأهمية ألا وهو موضوع عمليات حفظ السلام. وليس من قبيل المصادفة أن الهدف الأول في الفقرة الأولى من الميثاق هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويتبع ذلك بعد قليل صون السلم والأمن الدوليين وهي مسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن وفقا للفصول الخامس والسادس والسابع.

وفيما يخصنا، لا بد أن نسلم بأنه منذ نهاية الحرب الباردة، شهد المجتمع الدولي اتجاها واضحا – ظهر في مجلس الأمن – صوب الاستعمال الأوسع والأكثر فعالية لآليات ووسائل منصوص عليها في تلك الفصول، وخاصة الفصلين السادس والسابع، بمساعدة الأمانة العامة وأجهزة أخرى من أجهزة الأمم المتحدة وكذلك بمساعدة من الوكالات المتخصصة. واتساقا مع ذلك الاتجاه، لاحظنا أيضا ظهور مذاهب ومبادئ جديدة من قبيل الدبلوماسية الوقائية والتدخل الإنساني، التي تبنى على العمل الدولي الجماعي. وتستدعي هذه الأمور أيضا المزيد من النظر.

إن انطباعنا هو أن الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن في نهاية المطاف سيحكم عليها أو سيقيِّمها الرأي العام العالمي أو رجل الشارع وفقا لما تحققه من منع الصراعات ووقف أعمال القتل وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الصراع والوساطة بين المجموعات المتحاربة، وهذا يتم بدقة عن طريق عمليات حفظ السلام. وهكذا تبرز أهمية هذا الموضوع المتمثل في عمليات حفظ السلام بالنسبة إلى حاضر هذه المنظمة ومستقبلها.

ولهذا السبب، وبهذه المناسبة، فإن وفدنا يشعر أن من واجبنا أن نؤكد من جديد التزام بلادنا القوي بالعمل الإنساني، بالاقتران مع سلطة الأمم المتحدة وشرعيتها وذلك لممارسة تلك المسؤولية عن الحفاظ على السلم والأمن. وفي رأينا أن مشاركة المنظمات الإقليمية في حالات الصراع والأزمات عنصر هام جدا يسهم في الوفاء بتلك المسؤوليات، ولكن لا بد للمرء أن يذعن للولاية والمهام الشاملة للأمم المتحدة في هذه المجالات. وعلاوة على ذلك من اللازم التكيف بصورة مناسبة مع طبيعة ونطاق عمليات المساعدة والأمن التي لا تتم تحت ولاية الأمم المتحدة ومن دون توجيه أو تنسيق منها. فمن الممكن أن تكون هذه العمليات إيجابية جدا، وألاّ تمس أو تقوِّض دعائم سلطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أتطرق إلى عدد من العناصر الجديدة لعمليات حفظ السلام. فهذه أمور

برزت بقوة في الآونة الأخيرة، وذلك في أعقاب عودة مفهوم الأمن في ضوء تطور طبيعة الصراعات وظهور مواقف نجد فيها أن الأدوات التقليدية ليست هي الأنسب.

أولا مفهوم الأمن، أعتقد أنه من المألوف الآن أن نسلِّم بأن هذا المفهوم يتضمن أيضا التهديدات غير العسكرية – أي الشواغل المتعلقة بسلامة الأفراد. وشيلي عضو في شبكة من بلدان أعضاء في الأمم المتحدة مكرسة لاستكشاف مفهوم الأمن الإنساني، إذ أن هناك تكافلا بين العوامل المختلفة التي تنطبق على البلدان الفقيرة والغنية، وأنه في مفهوم الأمن يشمل أيضا ظاهرة جديدة تتمثل في الإرهاب العالمي.

أما فيما يتعلق بالصراعات، فيبدو لي أنها تنشأ من صراعات بين الدول ولها عواقب على دول أخرى للتحول إلى صراعات داخل الدول مع عواقب خارجية على دول أخرى. وهذه حقيقة أكثر تعقيدا، يتعين على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تواجهها. فليس من السهل معالجة الصراع داخل الدول الذي منشأه محلي ولكن ينتقل إلى البلدان المجاورة أو يؤثر في المجتمع الدولي. وبغية تلبية هذه الاحتياجات الجديدة وفّر الأمين العام للدول الأعضاء تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) الذي أشار إليه عدد من المتكلمين السابقين. وقد أوصى هذا التقرير بتحديث آلية حفظ السلم برمتها، التابعة للأمانة العامة والتابعة للحكومات. وفي رأينا أن التقرير والقرارات التي تكلّم عنها مثال للقدرة على التكيف مع ما يتعين علينا من مواجهة التغييرات التي تقتضيها عمليات حفظ السلام.

وإزاء هذه الخلفية نلاحظ أنه برزت في الآونة الأخيرة تحديات جديدة. وقد ذكرت بالفعل زيادة دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، وأود الآن أن أشدد بصورة خاصة على أهمية تحسين ودمج بُعد حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. وذلك يشمل عددا من العناصر منها التدخل في الحالات الإنسانية حيث لا يزال يتعين علينا السعي إلى إيجاد حل أو توازن مناسب بين الأهداف المتعلقة بالسيادة، من جهة، وبالالتزام الأدبي بحماية الأشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة من إساءات استخدام القوة من الجهة الأخرى. لقد ولى الزمن الذي كان فيه بوسع دولة ذات سيادة أن تتصرف وفقا لأهوائها فيما يتعلق بمواطنين في عالم معولم يفرض التزامات تلزمنا بمراعاة حقوق الإنسان.

وثمة نقطة أخرى ينبغي أن تقوم بين عمليات حفظ السلام وإجراءات النظام الجنائي الدولي. وهنا كثيرا ما يكمن التحدي كما شاهدنا مؤخرا بكيفية إحلال السلام بغية تحاشي مزيد من الوفيات بينما في الوقت نفسه علينا أن نقدم للمحاكمة المسؤولين عن الحالات الإنسانية التي يتعين على الأمم المتحدة التدخل فيها. إذن فالمسألة هي عدم إغفال محاكمة مَن ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وعدم السماح بالإفلات من العقاب للعمل بصورة مناسبة ووقف أعمال القتل وهي مسألة من الواضح أنها أولوية لمجلس الأمن وللمنظمة بأسرها.

وأخيرا إن إدماج حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام يتطلب تعاونا فعالا بين المدنيين وأفراد الجيش وإيجاد تفهم أفضل وتسامح واحترام فيما يتعلق بالمهام الخاصة بكل قطاع. وهذا ما برح يواجهنا. غير أن هناك أيضا عناصر مؤاتية وهي: إقامة التعاون بين لبس المدنيين والأفراد العسكريين فحسب بل أيضا إقامة مزيد من التعاون واقتسام المعرفة بين الأفراد العسكريين الذين ينتمون إلى سائر البلدان والتقاليد والأديان والثقافات. فبلدي استفاد بدرجة كبيرة من المشاركة تحت قيادة بلدان أخرى وتحت مؤسسات عسكرية أخرى ولدينا كتائب عسكرية شيلية تعمل في قبرص تحت قيادة الأرجنتين؛ ولدينا قوات تعمل في البوسنة والهرسك تحت قيادة المملكة المتحدة. وحاليا لدينا قوات

عسكرية شيلية تعمل في الكونغو تحت قيادة القوات البنغالية. وهكذا فإن هذا من مشتقات عمليات حفظ السلام التي لا يجب أن نغفلها؛ ربما ينبغي لنا أن نفكر بكيفية الاستفادة من تلك التجربة.

وأخيرا إن دور المرأة في عمليات حفظ السلام هام جدا كذلك بالنسبة لنا فيما يتعلق بهذا الموضوع. وقد أحرز تقدم منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بيد أننا نعتقد أنه لا يزال يتعين فعل الشيء الكثير بغية دمج المرأة في عمليات حفظ السلام وعمليات السلام ومكافحة العنف الجنائي ضد المرأة في مناطق الصراع. وحتى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان يجري بحث المسائل المتعلقة بالمرأة في الأمم المتحدة من منظور اقتصادي واجتماعي ومن منظور حقوق الإنسان. وربما سيكون من اللازم تسخير البُعد الأمني في الهياكل المتعلقة بالمرأة، على سبيل المثال، إدخال البعد الأمني إلى ولاية مستشارة الأمين العام لقضايا المرأة أو كما اقتُرح، في أكثر من مناسبة، استحداث وظيفة ممثل خاص للأمين العام لشؤون المرأة والسلم والأمن مع إناطة دور مماثل لدور الممثل الخاص للأطفال في الصراعات المسلحة.

عنصر آخر من عناصر صون السلم والأمن الدوليين هو بناء السلام فيما بعد الصراعات في سياق عملية لحفظ السلام. وفي كثير من الأحيان يكون أسهل الأجزاء هو جلب قوات للفصل بين جانبي الصراع لوقف عمليات القتل. ولكن المهمة الحقيقية هي تحقيق السلام وإعادة بناء البلد. وهنا تكمن مسؤوليات مجلس الأمن بالإضافة إلى مسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية. وما فتئ المجلس يتصدى لهذه القضايا منذ وقت طويل من دون أن يجد النهج الصحيح الذي من شأنه أن يمكن هذه الأجهزة والمؤسسات من العمل معا وتنسيق وظائفها، في منع الصراعات والتعمير بعدها على حد سواء.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستخدم على الوجه الصحيح المادة ٦٥ من الميثاق التي يمكن بموجبها أن يطلب المجلس مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار الطابع المتعدد الجوانب لعمليات حفظ السلام والتعمير فيما بعد الصراعات حيث تزداد دوما ضرورة إيجاد صيغ للتعاون فيما بين تلك الأجهزة.

وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي من زمن غير بعيد فريقا استشاريا معنيا ببلدين خارجين من صراعات ألا وهما بوروندي وغينيا - بيساو وكانت هناك بعثة مشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى غينيا - بيساو. وتلك خطوة هامة بيد أننا نشعر أنه لا يزال يتعين فعل الشيء الكثير.

وبإيجاز، يجب أن تستمر عمليات حفظ السلام، ويجب بالفعل أن تتطور وأن تتغير، إذا اقتضى الأمر ذلك لصالح السلم والأمن ولصالح التنمية الدولية وخاصة لصالح ملايين الناس الذين لا يكادون يستطيعون الحياة والذين هم الضحايا الرئيسيون في مناطق الصراعات.

**الرئيس**: أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**سير إمير جونس باري** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشاطر الآخرين في أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل نجاح شخصي في انتقالكم إلى جزء آخر من أسرة الأمم المتحدة، في جنيف، ونعلم أنكم ستمارسون تلك المهمة بنفس التميز الذي قمتم به في نيويورك. وأشكركم شخصيا على ترحيبكم بي وكذلك على المساعدة التي قدمتموها لي بوصفي عضوا جديدا في المجلس.

مناقشة اليوم موضع ترحيب شديد، والمملكة المتحدة سعيدة جدا بورقة الخلفية التي قدمتموها. واليوم فرصة ملائمة للإشادة بالرجال والنساء الذين يقومون بتنفيذ

عمليات حفظ السلام معرضين حياقم في الماضي للخطر ويعملون في العديد من الحالات في ظل ظروف متزايدة الصعوبة، حيث لدينا صراعات داخل الدول وأيضا صراعات بين الدول مثلما أوضح ممثل غينيا في وقت سابق.

وسأبدأ بأن أضع حفظ السلام في سياق أوسع. يحتاج المجتمع الدولي إلى جهود فعالة وتتسم بالكفاءة وموجهة، تمتد من منع الصراعات، والإنذار المبكر بالأزمات الوشيكة الحدوث من خلال صنع السلام وحفظ السلام وإصلاح قطاع الدفاع وبناء السلام حتى إقامة دول ديمقراطية مستقرة وذات سيادة.

ولنواجه الأمور، إن حفظ السلام بعد الصراع هو نتيجة لفشل سابق. نحن بحاجة إلى نهج شامل يتضمن مراقبة مستمرة بحيث نحصل على تحذير بالمشكلات الوشيكة وبفرصة للتصرف بسرعة والتدخل حسب ما تدعو الضرورة.

وأنا أتبع منطق السفير تروتوين الذي ينص على أن الوقاية أفضل بكثير من العلاج. ويتعين أن يكون حفظ السلام نفسه جزءا لا يتجزأ من نهج متكامل متعدد الأوجه يشمل جميع الجوانب من قبيل الخبرات في مجال الشرطة والمعونة الإنسانية والخبرات في الميدان المدني، وكيفية إنشاء نظام قضائي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من بين جوانب أخرى عديدة. والعنصر الأساسي هو إرساء قواعد العدالة في الفترة الانتقالية بجميع ما يستتبع ذلك، أي استمرار عمليات السلام في نهج متكامل بدقة لتحقيق هدف إقامة دولة سلمية ومستقرة.

من هم الشركاء في حفظ السلام؟ عادة وبحق تأخذ الأمم المتحدة دورا رياديا ولكنها تعمل مع المنظمات الإقليمية والاتحاد الأوروبي والبلدان المساهمة بقوات والبلدان التي تحتاج لمساعدة وجيرالها وما إلى ذلك. وفي مناقشاتنا بالأمس، أوضحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كيف يمكن تحسين الجهد الميداني بشكل أكبر بكثير عن طريق الإسهام الإقليمي. وفي رأينا، هذا الإسهام حاسم. ولكي أتابع نقطة أثارها ممثل شيلي، اسمحوا لي بأن أقول إنه حينما تتعهد المنظمات الإقليمية بعمليات حفظ السلام أو حينما تفعل ذلك دول منفردة، فبالطبع من الأفضل أن يغطيها قرار من مجلس الأمن. ولكن ذلك ليس ممكنا دائما. ولكن الشيء الضروري دائما هو أن أي شخص يتصرف ينبغي أن يتصرف بشكل يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

هل نفعل ما يكفي لمساعدة المنظمات الإقليمية؟ هل هناك ما يكفي من الدعم العسكري والتدريب في مجالات من قبيل السياسات والاتصالات والقيادة والسيطرة وسبل نشر القوات؟ وتلك الجوانب من ضمن جوانب عديدة مطلوبة بغية نشر قوة عسكرية متناسقة بحيث حينما يتم نشرها في الميدان كوجود دولي متعدد الجنسيات، يمكنها أن تعمل عسكريا وبحيث يتم بالفعل ضمان أمن الأفراد الذين تنشرهم. وهذه مهمة جسيمة والسؤال هو إذا كنا نقدم الدعم الكافي للمنظمات الإقليمية، على سبيل المثال لجهود الاتحاد الأفريقي. وحينما يكون الأشخاص على استعداد للعمل، علينا أن نتأكد تماما من أننا نفعل ما ينبغي أن نفعله. وما الذي علينا أن نفعله؟ علينا إيجاد قوات مدربة مستعدة للنشر بقواعد اشتباك واضحة وبقوة كافية ضرورية للتعامل مع أي موقف. ونحتاج إلى إعداد مبكر وقيادة حاسمة وجيدة وإلى قرارات سريعة من المجلس. وقبل كل شيء نحتاج إلى إرادة سياسية. ويوضح التاريخ بجلاء شديد أن التدخل السريع يمكن بالفعل أن يخمد شهية الصراع.

طرحتم سؤالا، سيدي الرئيس، يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يساعد. نحتاج بالتأكيد إلى استعمال الأداتين المتاحتين لنا لكي نحدد الأسباب الأصلية للصراع ونتصدى لها ألا وهما الإنذار المبكر والتحليل. ويجب أن

تكون ولاية عمليات حفظ السلام واقعية ولكن لها أهداف واضحة. وكان القرار ١٤٩٣ (٢٠٠١) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا جيدا على الولاية المتينة والشاملة التي ينبغي أن تعطى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأدوات الضرورية. ويمكن للمجلس بل وينبغي له أن يسهم بقدر أكبر في المراحل الدقيقة للتخطيط. وقد كانت الحوارات التي دارت أخيرا بين إدارة عمليات حفظ السلام وأعضاء مجلس الأمن بشأن بونيا مفيدة للغاية في نتائجها. وقد يمكننا أن نكرر ذلك بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشأن ليبريا.

ويمكن تبرير إجراء مشاورات مكثفة بشأن التقييم الاستراتيجي والتخطيط ومفهوم العمليات في المراحل الحرجة للإعداد للبعثة. ونحن نشيد بشدة بالتركيز مجددا على جمع الخبرة من جانب وحدة أفضل الممارسات في إدارة عمليات حفظ السلام.

وتؤيد المملكة المتحدة بشدة جهود إدارة عمليات حفظ السلام لكفالة إجراء تدريب شامل في مقر بعثات الأمم المتحدة قبل النشر. ونرحب بشدة باستخدام سلطة ما قبل الولاية داخل الأمانة العامة لكفالة النشر السريع. ويمكن أيضا أن تطلب بلدان مساهمة بقوات إجراءات مشابهة قبل الولاية في بعض الحالات إذا كان من الضروري الوفاء بمواعيد نهائية عسيرة.

وفي صميم هذه المشكلة يكمن الجوهر المتمثل في أن البلدان المساهمة تحتاج إلى قوات يمكن وزعها لكي تقدمها في غضون فترة زمنية قصيرة. هذا هو جوهر إصلاح قطاع الدفاع الذي يتعين علينا جميعا أن ننفذه لكي يتسنى لنا أن نكون قادرين على القيام بهذه المهمة.

وأخيرا، تؤيد المملكة المتحدة بالكامل الجهود المبذولة لضمان احترام ليس فحسب حقوق الإنسان بصورة عامة، بل أيضا وعلى وجه التحديد حقوق النساء والأطفال في حالات الصراعات وضمان التصدي لهذه المسألة في أنشطة بعثات حفظ السلام بصورة عامة.

ومن المؤسف أن الطلب على عمليات حفظ السلام يرجح أن يزيد بدلا من أن يقل. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في الاستفادة من الخبرة وتعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام بحيث يمكن الاتفاق على العمليات وتنفيذها على جناح السرعة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وربما يتطلب ذلك، قبل كل شيء، توفر الإرادة السياسية فضلا عن الموارد والقدرات. ولكن من شأن مناقشات كهذه المناقشة والجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام أن تساعد في تحديد الأهداف والنظم التي نحتاج إليها. ولا بد أن نعمل معا لتحقيق هذه الغايات بل لتحقيق ما هو أفضل من ذلك. ولكن الخلاصة هي أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تقوم إلا بما في مقدورها أن تقوم به. وفي نهاية المطاف، تعتمد مواجهة الأزمات على الإرادة السياسية للدول لكي تؤدي الأعمال استجابة لما تطلبه الأمم المتحدة.

**السيد دوكلوس** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد شعرنا بالأسف يا سعادة الرئيس عندما علمنا أنكم ستتركوننا. وعزاؤنا أننا ندرك أن التعاون الجيد جدا بين بلدنا وبينكم سيستمر في جنيف، إحدى العواصم الجميلة في العالم الناطق بالفرنسية. وسننشد العزاء أيضا في الخلف الجيد الذي وقع عليه اختيار السلطات في بلدكم.

نشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة، التي نعتقد بأنها ملائمة تماما كما أنها طريقة سارة لاستعراض رئاسة سورية التي اتسمت بالثراء وحسن الإدارة، من جانبكم وجانب وفدكم، بالرغم من أنها وقعت في شهر آب/أغسطس.

ومنذ أن صدر تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، أحرزت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تقدما كبيرا. ويتعين علينا أن نرحب بذلك. ولكن من المفيد أن نواصل السعي لتحسين عملنا في هذا الميدان. وتسهم الورقة التي أعددتها، سيدي، والتي نوافق عليها تماما، على نحو مفيد في تحقيق هذه الغاية.

ومن جانبي، سينصب تركيز تعليقاتي على حالة معينة، وهي الحالة المحددة التي تصدينا لها في الأسابيع الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأننا نعتقد أن بالمستطاع اكتساب عدة دروس عامة منها.

أولا، بفضل اتخاذ القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) المتعلق بقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا والقرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي يتضمن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبح المجلس قادرا على الاستجابة لقيدين. فمن جهة، تصرف المجلس بصورة عاجلة للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في بونيا دون أن يحصر نفسه في نهج تجاه الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موجه أمنيا بصورة حصرية. ومن الجهة الأخرى، أبرزت إجراءات المجلس الموقف المميز للبعد السياسي في عملية السلام، مع التركيز على البدء في العملية الانتقالية.

وأود أن أضيف أن بعثة المجلس إلى المنطقة قد تم القيام بها خلال الفترة الواقعة بين اتخاذ القرارين ١٤٨٤ (٢٠٠٣) و ١٤٩٣ (٢٠٠٣). ولقد ثبت أن تلك البعثة كانت بلا شك مفيدة بصفة خاصة في إعادة بدء عملية السلام وإعادة تركيزها. لقد ذكرت من جديد الأطراف الكونغولية والأجنبية في الصراع الكونغولي بجميع مسؤولياتها. وأكدت البعثة بقوة من جديد على أن الحل العسكري ليس هو الخيار وأن المجرمين لن يفلتوا من العقاب.

وثمة حدث بارز هو عملية أرتميس التي أذن بها القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، المتمثلة في نشر قوات فرنسية، وقبل كل شيء في إجراءات الاتحاد الأوروبي، التي ثبتت فعاليتها بصفة خاصة. ومرة أخرى، برهنت تلك العملية أنه عندما تقتضي الظروف، يمكن أن تتيح المشاركة الحاسمة للدول الأعضاء للأمم المتحدة الوقت الضروري لكي تتصدى على أرض الواقع للمواقف الصعبة والمتطورة بسرعة. وحسبما أكد ممثل الكاميرون بصفة خاصة من الواضح أيضا أنه لا بد أن تكون التدخلات من هذا النوع، على غرار ما فعلته المملكة المتحدة في سيراليون وما تفعله الآن الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، هي الاستثناء ولا بد من أن تكون مركزة على نطاق ضيق. وبخلاف ذلك، تفقد مصداقيتها بسرعة. وليست هذه من حيث الأساس عملية يستعاض بها عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكنها بدلا من ذلك، مسألة تمكين الأمم المتحدة بصورة تامة من تنفيذ ولايتها.

وأود أن أشير أيضا إلى موضوع ذكره بصورة مقنعة متكلمون كثيرون، بمن فيهم السفير جونز باري. وهو حقيقة أننا نتصدى بصورة متزايدة لعمليات حفظ سلام يزداد تعقيدها شيئا فشيئا. وبوسعنا أن نرى ذلك بوضوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي العمليات المعقدة من هذا النوع يتعين أن يكون هناك اتساق وثيق بين إجراءات المجتمع الدولي: دعم العملية السياسية، وإعادة تشكيل قوات الأمن والشرطة، والمساعدة الانتخابية، وما إلى ذلك. وفي مثل هذا النوع من المشاكل، أظهرت الخبرة التي اكتسبتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأهمية الحاسمة لدور التنسيق الذي تؤديه الأمم المتحدة، وبخاصة الدور الحاسم الذي يقوم به على أرض الواقع الممثل الخاص للأمين العام. وفي أثناء البعثة التي أوفدت إلى غرب أفريقيا برئاسة السفير غرينستوك، ثمة شيء أدهشني شخصيا هو أننا في كل مرحلة

من مراحل البعثة، قابلنا موظفين تابعين لمنظومة الأمم المتحدة، كانوا في أغلب الأحيان من الموظفين المؤهلين تأهيلا رفيعا وعلى قدر كبير من الجدارة، يقومون بدور جوهري، على غرار ما يقوم به على سبيل المثال ممثلو مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونادرا ما يشعر المرء بعمل موحد للأمم المتحدة. وبالرغم من المساهمة غير العادية لمنظمتنا، ليس هناك شعور قوي بأثرها على أرض الواقع، بالقدر المستطاع والمستصوب. ولذلك من المفيد التفكير في مسألة تعزيز تنسيق العمل على أرض الواقع من خلال الممثلين الخاصين للأمين العام والتفكير في الولايات الواضحة تماما التي ينبغي أن يأذن بها مجلس الأمن في هذا الصدد.

إن العديد من عمليات حفظ السلام تعمل الآن في أفريقيا وأعتقد أنه من المهم أن تواصل الدول الأخرى خارج أفريقيا اهتمامها بأمن أفريقيا، ونرحب بالتدابير الجاري اتخاذها في هذا الصدد. ومن المهم أيضا أن نواصل تشجيع الأفارقة في العمل على تنظيم أنفسهم. وما رأيناه في سيراليون وكوت ديفوار وما نراه الآن في ليبريا، هو جنود أفارقة يعملون جنبا إلى جنب مع جنود من أماكن أخرى. وهذا أمر جيد ينبغي أن نبني عليه.

أخيرا، وكما قال آخرون، لا نستطيع أن ننظر في مستقبل عمليات حفظ السلام بدون أن نأخذ في الحسبان توفير الأمن لأفراد المنظمات الإنسانية وغيرهم من الموظفين العاملين تحت علم الأمم المتحدة. إن القرار الذي اعتمدناه في ظل رئاستكم، يا سيدي الرئيس، يشكل الخطوة الأولى في هذا المجال. ولكن في المستقبل سيكون توفير الأمن مسؤولية دائمة على عاتق مجلس الأمن. ولذلك ينبغي أن تشتمل عمليات حفظ السلام في المستقبل على هذه الحاجة الماسة كجزء من ولايتها، لكي تتمكن من التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه الانتهاكات تشكل على نحو متزايد عنصرا أساسيا في موضوع الأمن أو انعدامه في الأزمات التي نتعامل معها.

**الرئيس**: أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): عندما بدأت رئاسة سورية كنا قد وعدنا بأن يكون هذا الشهر بطيء الوتيرة، مما سيمكننا من اغتنام الفرصة لأخذ الإجازات. ولكن لسوء الحظ لم يحدث ذلك. ونحن نعلم طبعا أنكم لستم مسؤولين عن ذلك. ولكن أود أن أهنئ الرئاسة السورية وأنتم شخصيا وكذلك السيد مقداد على الطريقة الفعالة والمتميزة بالكفاءة التي أدرتم بها أعمال المجلس بشأن القضايا الشائكة التي تناولها.

إن نبأ انتقالكم قريبا يا سيادة الرئيس إلى جنيف خبر تلقيناه بمشاعر مختلطة. فسيحزننا ذلك لأنكم زميل ما انفك يتحلى بقناعات راسخة ونزاهة كاملة في التعامل اليومي وبالتأكيد سنفتقدكم. بيد أنكم ذاهبون إلى مكان ليس جميلا وهادئا فحسب بل أنه سيتطلب أيضا تسخير طاقاتكم الهائلة لدى التطرق إلى القضايا المتعلقة بنزع السلاح والتجارة وحقوق الإنسان. إننا نتمنى لكم التوفيق ونتطلع إلى أن نراكم مرات كثيرة في ذلك الموقع.

بادئ ذي بدء، أود أن أنقل تعازي باكستان حكومة وشعبا إزاء الحادث المأساوي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس وأودى بحياة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه من موظفي الأمم المتحدة. إن باكستان تشجب هذه الهجمات التي شنت على موظفي حفظ السلام وموظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في بغداد وفي أماكن أخرى.

ونرحب بالقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) الذي اتخذ مؤخرا بمبادرة من المكسيك وهو قرار يتعلق بحماية موظفي المساعدة

الإنسانية في الصراعات المسلحة. وهو قرار جاء في أوانه بالنظر إلى خلفية الأحداث الأخيرة التي وقعت في بغداد والمخاطر التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية في سائر مناطق الحرب في جميع أرجاء العالم.

إن حفظ السلام أداة أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولئن كان التاريخ الحديث لعمليات حفظ السلام ليس خاليا من الكرب والألم، لا يجب أن ننسى ما حققناه من نجاحات. فمن الجدير بالذكر أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد ساعدوا على نحو ناجح في انتقال كمبوديا وتيمور الشرقية من مجتمعات مزقتها الحرب إلى دول قادرة على البقاء وكذلك في استتباب النظام والاستقرار في أجزاء عديدة من العالم مثل منطقة البلقان. ومنذ فترة قريبة جدا أصبحت سيراليون قصة نجاح تبعث على التشجيع لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الرغم مما واجهته من انتكاسات في المراحل الأولى. وباكستان تفخر بمشاركتها في كل بعثة من بعثات حفظ السلام تلك.

ومؤخرا ظهر اتجاه أكبر نحو تخويل عمليات حفظ السلام في داخل الدول بدلا من وجودها في الصراعات بين الدول. والسؤال الذي يتوجب علينا طرحه هو لماذا؟ – خاصة عندما تشكل الصراعات داخل الدول تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين أكثر مما تشكله الصراعات بين الدول. ونعتقد أن على مجلس الأمن مسؤولية التصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، على أضعف الإيمان منع الصراعات المسلحة المحتملة من التحول إلى صراعات حقيقية من الناحية التقليدية يعني حفظ السلام إقحام قوة عسكرية للفصل بين الأطراف المتحاربة وخلق الحيز السياسي اللازم لإحلال السلام. وفي حين أن وقف إطلاق النار ما برح محوريا لأي عملية من عمليات حفظ السلام فإن فرض وقف إطلاق النار مسألة صعبة – كما رأينا في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا – ولا سيما من دون تدخل الدول الكبرى والدول الإقليمية. إذ أن إنفاذ وقف إطلاق النار يتطلب وجودا لحفظ السلام قويا ومستداما في الميدان. وقد بينت التجربة أنه من الضروري لأي موقف قوي أن يقترن بقواعد اشتباك قوية بنفس القدر. يجري تطبيقها بشكل موحد في البعثة. تلك هي أفضل عوامل الردع ضد المخربين أو المهاجرين المحتملين وأساس الحفاظ على الأمن.

ومهما يكن الأمر إن عمليات حفظ السلام في أجزاء عديدة من العالم تزداد تعقدا وتزداد اتساعا في نطاقها، فالجوانب العسكرية لعمليات حفظ السلام على أهميتها، ينبغي تعزيزها بطائفة من المهام ترمي إلى كفالة أن يصبح السلم الهش سلما دائما. وتلك لا تشمل أعمال السلام فحسب بل أيضا تيسير أعمال المساعدة الإنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتوطيد حكم القانون والمساعدة في الانتخابات وحتى رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتهيئة البيئة اللازمة لإعادة البناء الاقتصادي. كذلك أن دور الشرطة المدنية والخبراء المدنيين في العديد من تلك الميادين بدأ يصبح ضروريا في هذه العمليات.

إن الانتقال من حالة الصراع إلى السلام ومن السلام إلى الاستقرار – الذي يشمل حفظ السلام وبناء السلام والانتعاش السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار – هي مهمة ليس بوسع مجلس الأمن القيام بها وحده. وهي مهمة تتطلب نهجا متماسكا وشاملا. لذلك يتعين على مجلس الأمن استكشاف الكيفية التي يمكنه العمل بها مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستحداث آليات مركبة بقصد ضمان أن تفضي الخطوات الأولية المتخذة نحو إحلال السلام إلى سلام دائم لدى وزع حفظة السلام.

إن حفظ السلام مهمة مكلفة أيضا وتتطلب موارد وقوى بشرية. وبينما تزداد متطلبات حفظ السلام ويزداد تعقيدها أيضا، من المؤسف أن إرادة توفير الموارد الضرورية لها آخذة بالتراجع. ومع ذلك أن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد بالقدر ذاته على نوعية القوات كما يعتمد على كمية الموارد المتاحة لها. ولذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يضمن تزويد بعثة حفظ السلام بالموارد المالية الكافية والموارد الضرورية الأخرى من أجل أن تقوم بالمهمات المنوطة بها.

ولا بد من تحسين التعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. فتلك البلدان تمثل عنصراً ضروريا في أي عملية لحفظ السلام. وهي التي تضع أبناءها وبناتها في مواجهة الخطر، وهي التي لا بد أن يُسمَع صوتها في كل مرحلة من مراحل ولايات حفظ السلام – من التخطيط، أو التنفيذ، أو التعديل، أو الإلغاء.

ولدى الإذن بولايات حفظ السلام، لا بد لمجلس الأمن أن يوفر ولاية واضحة وواقعية ويمكن تنفيذها. ويجب أن تنفذ هذه الولاية قبل نشر أي بعثة لحفظ السلام. وما فتئ وفد بلادي يحذر، داخل هذا المجلس وخارجه على حد سواء، من مغبة سحب أي بعثة لحفظ السلام قبل الأوان، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية أو مالية، مثلما حدث بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وسنواصل التأكيد على مبدأ أنه لا يجوز إنهاء أي عملية بعد نشرها دون أن تستكمل المهام الموكلة إليها.

ولا بد للمجلس أن يجري تحليلا لفعالية الكلفة لتحديد أين وكيف يوزع الاهتمام السياسي والموارد والقوات بين مجموعة الصراعات القائمة في مختلف أنحاء العالم. ويجب أن تكون استجابة المجلس أكثر اتساقا وتناسبا مع التهديد الماثل للسلم والأمن الدوليين. ففي البوسنة وكوسوفو، حيث لا يزيد تعداد السكان فيهما مجتمعتين على ٦ ملايين نسمة، أذن مجلس الأمن بنشر قوات متعددة الجنسيات، قوامها في الأصل ٣٠ ٠٠٠ جندي في كل منهما. وفي المقابل، استغرق الأمر ثلاث سنوات من الأمم المتحدة لنشر ١٠ ٨٠٠ من حفظة السلام التابعين لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك البلد الذي يزيد تعداد سكانه على ٥٢ مليون نسمة ومساحته تعادل مساحة أوروبا الغربية. وفي ليبريا، كان على المجلس أن ينتظر لمدة أسبوعين لنشر بضعة آلاف من القوات، بينما مات المئات في شوارع منروفيا. وجرى نشر ٤٥ مراقبا عسكريا فحسب في جامو وكشمير، التي توصف بأنها أخطر بقعة في العالم.

عندما يأذن المجلس بولايات حفظ السلام، لا بد أيضا أن يكون متسقا في مراعاة المبادئ الأساسية التي قامت هذه المنظمة من أجلها، مثل حقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبعض عمليات حفظ السلام تنطوي على هذا النهج الشامل والمتكامل – على سبيل المثال في تيمور الشرقية، حيث تحقق تقرير المصير، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جرى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في عمليات أخرى، كان ثمة حرص شديد على تجنب أي محاولة للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات وتهيئة الظروف لإقرار حلول سياسية.

ولئن كان مجلس الأمن يلتزم بالمبادئ العامة، فعليه أيضا أن يتحلى بالمرونة في النُّهُج التي يتبعها بشأن بعثات حفظ السلام. ولا بد من تصميم كل عملية وفقا لمتطلباتها، ووفق طبيعة الأزمة وسياقها السياسي والأمني. وفي أفغانستان، مثلا، المطلوب هو تثبيت الاستقرار، وليس حفظ السلام بمعناه التقليدي. والأمن في أفغانستان لا يمكن تحقيقه في المستقبل القريب بدون تمديد جغرافي لولاية القوة الدولية

للمساعدة الأمنية، ولا يمكن توسيع أثر تلك القوة دون توسيع القوة ذاتها. فالقوات المطلوبة ستكون أقل بكثير من تلك التي تنشرها حاليا منظمة حلف شمال الأطلسي سواء في البوسنة أو كوسوفو، بل وأقل من حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ذروتها.

وبالمثل، يحتاج العراق أيضا إلى قوة لتثبيت الاستقرار. ولكن من الواضح أن هذه القوة يجب أن تقوم على أساس قبول الشعب العراقي. ولا بد أن يكون واضحا أن هذه القوة تعمل لما فيه صالح الشعب العراقي. ويجب أن تحظى هذه القوة أيضا بدعم وقبول دول المنطقة، وتلك التي لها ارتباط بالعراق أو لها مصلحة وطنية مشروعة في ضمان الاستقرار وتحسن الأمن في العراق.

وتمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر عمليات حفظ السلام تعقداً. وفي حقيقة الأمر، يعتبرها الكثيرون ثلاث عمليات لحفظ السلام – في كينشاسا، وفي إيتوري، وفي كيفو. والمرونة هي العنصر الرئيسي هنا – لا على المستوى التنفيذي فحسب، بل وعلى المستويين السياسي والهيكلي– بغية التصدي للمواضيع المعقدة والتطورات البازغة في أنحاء مختلفة من الكونغو.

وليبريا مهمة جديدة لها متطلباتها الخاصة. ولا بد من التخطيط للعملية في ليبريا وتنفيذها بعناية. وينبغي الاستفادة من دروس البعثات السابقة. فأشباح الصومال والبوسنة ورواندا ما زالت تطاردنا حتى اليوم. وعلينا ألا نكرر التاريخ الليبري، الذي شهد فترتين من عدم الاستقرار المزمن تخللتهما فترة وجيزة من حفظ السلام.

ولم يكن التفاوت في الطريقة التي يتبعها مجلس الأمن بشأن حفظ السلام أوضح مما هو عليه في كشمير. فهناك ٤٥ مراقبا فحسب، كما ذكرت، ينتظر منهم أن يحافظوا على أخطر وقف لإطلاق النار في تلك البقعة الخطيرة. واحترام قرارات مجلس الأمن هو التزام على كل الدول الأعضاء، بما في ذلك الالتزام بقبول بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تأذن بها تلك القرارات والتعاون معها. ومن واجب المجلس أيضا أن ينظر بتأن في التقارير التي تقدمها إليه بعثات حفظ السلام. ولم تنفذ هذه المتطلبات في حالة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

ولا يمكن تقليص ولاية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الحد الأدنى. وولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان هي، بلا شك، مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في كشمير، لكن الهدف الأكبر للعملية والغرض الأكبر لمجلس الأمن هما ضمان منع نشوب الصراع والسعي إلى حل الصراع. وتعزيز فريق المراقبين العاملين على جانبي خط المراقبة في كشمير يمكن، بل وينبغي أن يُستخدم لا في مراقبة وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة والإبلاغ عن الانتهاكات فحسب، بل ولرصد مزاعم عبور الخط الفاصل التي كثيراً ما يثيرها أحد الطرفين؛ ومراقبة والإبلاغ عن تنفيذ إجراءات بناء الثقة التي قد يتفق عليها الجانبان؛ والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تحدث في جامو وكشمير؛ ومعالجة السبب الأصلي للصراع – أي مطالبة شعب كشمير بحق تقرير المصير، الذي وعده به مجلس الأمن في العديد من قراراته.

إن باكستان واحدة من أقدم وأكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكثرها مداومة على ذلك. فقد شاركت في أكثر من ٢٥ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال العقود الأربعة الأخيرة، بما فيها أخطر البعثات في الصومال والبوسنة وسيراليون. والآلاف من الجنود الباكستانيين قد ارتدوا الخوذات الزرقاء وجاد ٦٤ منهم بأرواحهم من أجل السلام. وعندما نتكلم عن حفظ السلام، فإننا لا نتكلم عن ذلك

بوصفنا عضوا في هذا المجلس فحسب، ولكن باعتبارنا أحد الأطراف الرئيسية ذات الاهتمام والخبرة الكبيرين بحفظ السلام. وستواصل باكستان الإسهام، كما فعلت دائما، داخل مجلس الأمن وخارجه على حد سواء، لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية.

**الرئيس**: أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيد لوكاس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع فائق الأهمية ويشكل تواتره جانباً كبيراً من العمل اليومي لمجلس الأمن.

إن موضوع عمليات حفظ السلام هو بلا شك مسألة من أدق المسائل التي تواجه مجلس الأمن. وقبل اتخاذ القرارات بشأن عمليات حفظ السلام، التي يتعين دراستها بصورة متأنية، لا بد أن يحلل المجلس حالات الأزمة من جميع جوانبها. ويجب أن يحصل على الدعم السياسي بالإجماع من أعضائه ومن المجتمع الدولي. ويجب أن يكون بمقدوره تعبئة الموارد اللازمة – البشرية والمالية والتعبوية – حتى أنه عندما يُتخَذ قرار ببدء عملية لحفظ السلام ورغم المخاطر التي ينطوي عليها هذا المسعى دائما، يمكن للمجلس والمجتمع الدولي أن يواجه الحالة بثقة وبأكبر ضمانات النجاح الممكنة، لأن الفشل يؤدي إلى الكوارث، وإلى تفاقم الحالة التي كان يتوقع أن تسهم العملية في حلها، وإلى تقلص احتمالات التوصل إلى حل مستدام في المستقبل القريب.

من الواضح أنه يجب على مجلس الأمن، في أولى مراحل النظر في مسألة أزمة، أن يقرر ما إذا كان حفظ السلام الخيار المناسب لحل حالة أزمة ما. ويجب أن يكون المجلس متأكدا من أنه يوجد بالفعل سلام يحافظ عليه – بصياغة مختلفة لما ورد بتقرير الإبراهيمي – وأن أطراف الصراع توافق على السعي إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السياسية وتوافق على اشتراك الأمم المتحدة. وفي حالة الوفاء بتلك الشروط، يجب على مجلس الأمن – بوجه خاص على الأعضاء الدائمين – أن يُعرب عن العزم ويُظهر إحساسا واضحا بالهدف، ويجب عليه أن يقدم تأييده السياسي دون تحفظ للقرار الذي يأذن ببدء عملية حفظ سلام.

والمسألة الجوهرية فيما يتعلق بعملية كهذه هي الولاية المعهود بها إليها. وتلك الولاية – كما تُرى في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الرئاسة السورية – ينبغي أن تكون واضحة، وذات مصداقية، وواقعية وممكنة التحقيق. وتكون الولاية واضحة إذا ترجمت وحدة هدف مجلس الأمن، واضعه مبادئ توجيهية واضحة، في الوقت الذي تصوغ فيه أهداف ومهام عملية حفظ السلام. وتكون الولاية ذات مصداقية إذا تُرجمت ماهية أهداف ومهام العملية، وإذا توفر تأييد سياسي دون حدود لها، وإذا توفرت الموارد المطلوبة للاضطلاع بالعملية. وتكون الولاية عملية إذا تمشت فيها الأهداف والمهام الموكولة للعملية مع رغبات وتوقعات البلد المتلقي وكل الأطراف المشاركة. وعلى وجه الخصوص، البلدان المجاورة. أخيرا، تكون الولاية ممكنة التحقيق إذا نشر العدد المناسب من القوات المدربة والمعدة بشكل كاف، وإذا ما تمتعت بالقدر الكافي من المرونة عن طريق الجمع بين قدرة عسكرية قوية مستعدة للعمل في أسوأ الحالات، وعنصر ردع قوي لإرسال رسالة واضحة إلى المفسدين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار عملية السلام.

وفيما يتعلق بمسألة قواعد الاشتباك الملائمة وتطبيقها الموحد في إطار البعثات، من الثابت أن الاستخدام المنضبط للقوة واحد من أهم مبادئ عمليات حفظ السلام، مع قواعد صارمة جدا للعناية بالأسلحة وتخزينها وللاستخدام الذي له ما يبرره للقوة. ومفهوم عمليات حفظ السلام بقدرة عسكرية قوية يسيطر، إلى حد كبير، على المفهوم

التقليدي لقواعد الاشتباك لعمليات حفظ السلام. وكان هذا هو الحال مع نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشكل قوي، البعثة التي اعتبر أنها أعطت معنى محددا لمفهوم حفظ السلام بقوة – الذي هو قوة حفظ سلام تنتشر لا لشن الحرب، وإنما قوة مستعدة لممارسة خيار الحرب. وحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية – حيث أوكلت إلى بعثة الأمم المتحدة ولاية قوية وعززت قدرتها العسكرية بقوة – تمثل أيضا تغييرا في قواعد الاشتباك التقليدية لعمليات حفظ السلام. وهكذا، لا نرى حاجة لتطبيق قواعد اشتباك موحدة على كل الحالات، ووجهة نظرنا أن المسألة يجب أن يُنظر إليها بدرجة معينة من المرونة ووفقا للولاية المحددة الموكولة إلى بعثة بعينها.

يجب أن تكون عمليات حفظ السلام جزءا من استراتيجية شاملة للمساعدة على حل الصراع. والمعونة الإنسانية، والمساعدة الاقتصادية والتقنية، وإصلاح القطاع الأمني، وبناء المؤسسات، وتعزيز الحكم السليم، والنهوض بحقوق الإنسان واحترامها، والتمسك بحكم القانون ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة اندماجهم هي بعض العناصر الحاسمة لاستراتيجية شاملة للتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع ولضمان السلام الطويل الأمد القابل للاستدامة.

ونود أن نُبرز أهمية دعم بعثات حفظ السلام باستراتيجية إقليمية. وقد أظهر الاجتماع الذي عقده المجلس أمس مع وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في ليبريا الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية عندما تلتزم بالتعامل مع المسائل التي لها إمكانية التأثير على منطقة بأسرها. والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – الذي يعترف به ميثاق الأمم المتحدة ويشجع عليه – له إمكانية هائلة يجب تطويرها وتقويتها لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام.

قبل أن أختتم، أود أن أؤكد مسألة أمن الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام. لقد أثيرت هذه المسألة بشكل مكثف متجدد نتيجة الاعتداء الإرهابي الإجرامي الأخير ضد الأمم المتحدة في بغداد – وهو تطور ترجم إلى قيام المجلس مؤخرا، بقيادة الجمهورية العربية السورية، باتخاذ القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) كتعبير عن قلق وتصميم المجتمع الدولي على التصدي لذلك الموضوع الهام.

أخيرا، نود أن نهنئ الوفد السوري على قدرته الفائقة في ترؤس عمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ففي الفترة الزمنية القصيرة التي جلس فيها وفدي في المجلس، تعلمنا كيف نُقدر قدرتكم، سيدي الرئيس، وحكمتكم. ونحن نُقدر تقديرا خاصا تصميمكم واقتناعكم في الدفاع عن مواقف بلدكم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. أرجو أن تقبلوا منا تعابير الإعجاب والتمنيات الطيبة لكم عندما تضطلعون بمسؤولياتكم الجديدة.

**الرئيس**: أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

**السيد أغيلار سنسر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي في البداية أن يُعرب عن ارتياحنا لأنكم قررتم، أنتم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم، عقد هذا الاجتماع لاستعراض أعمال الشهر، واخترتم موضوعا له المسائل المتعلقة بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة بإنشاء بعثات في مناطق الصراع في مختلف أجزاء العالم. وأود، شأني شأن متكلمين سابقين، أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها أنتم، وفريقكم، والسيد مقداد عمل المجلس في هذا الشهر. إن هذا الشهر، الذي بدا وكأنه شهر هادئ يتمتع فيه معظم الدبلوماسيين وأفراد الأمم المتحدة الآخرين بإجازاتهم، أصبح بحق سلسلة من أيام العمل الكثيفة للحفاظ على مجلس الأمن في حالة يقظة واستعداد ونشاط في أجزاء

العالم المختلفة حيث لم يسمح وجود الأمم المتحدة بأية إجازات.

أود أيضا في هذه المناسبة أن أبين أننا لمسنا بعد العمل معكم، سيدي السفير وهبة لمدة عام ونصف العام تقريبا، بشأن المساعي التي يقوم بها مجلس الأمن، ما تتمتعون به من مهارات دبلوماسية ومناقب عظيمة وقناعات شخصية. إن عملية صنع القرار الجماعية تنطوي لا على الدفاع عن المواقف التي يتخذها كل بلد من بلداننا فحسب، وإنما أيضا على القدرة والتفاهم وبُعد النظر والحساسية من جانب الدبلوماسيين الذين يناصرون تلك المواقف بحيث تتصل اتصالا حقيقيا وثيقا بالأحداث التي يجب أن نتصرف بشأنها. وهذه يجب أن تتمشى مع التزامنا الأساسي باتخاذ القرارات باعتبارنا هيئة جماعية تمثل مصالح المجتمع الدولي بأسره في السعي إلى السلم والأمن.

وفيما يخص ذلك كله، سيدي، لقد تركت الدليل والقدوة على أن هذه الهيئة ستتذكر وتقدر دوما. وأتمنى لكم كل نجاح في المهمة التي ستضطلعون بها في الخدمة الدبلوماسية لبلدكم، حيث ستواصلون العمل بشأن هذه المسائل في الأمم المتحدة في جنيف.

ومن الأهمية الفائقة لمجلس الأمن أن يتأمل بشكل دوري في مهامه وبعثاته. ومن الضروري أن يسترعي مجلس الأمن بشكل متكرر الطريقة التي تتطور بها مهامه في مجال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في ضوء المسؤوليات التي نتحملها والمسؤوليات الجديدة التي سيتعين على المنظمة الاضطلاع بها في المستقبل.

إن الصراعات الدولية لا تتوقف. ولعل المسألة الجديدة هي أن المجتمع الدولي الآن، أكثر من أي وقت في التاريخ، يتطلع إلى الأمم المتحدة طلبا للقيادة والقدرات والحياد والخبرة والموارد اللازمة لتناول هذه الصراعات. لذلك أصبح للأمم المتحدة حضور متزايد في جميع أنحاء العالم، وهو حضور دينامي ومثمر جدا، ومصدر هائل لبناء السلام. بيد أن هذا الحضور المتزايد يفرض تحديا ينبغي مواجهته بتفهم متزايد الوضوح لكل شيء ينطوي عليه الأمر في كل بعثة وكيفية تنظيمها بشكل أفضل وكيفية وضع أولويات أوضح.

وهو يمثل تحديا أيضا نظرا لموارد المنظمة المحدودة بل الشحيحة أحيانا، ونظرا لتنوع أساليب الحصول على الموارد. وهذه الظروف تجعل من الصعب علينا أن نحدد تحديدا سليما الأولويات ونطاق الولايات واستخدام قدرات وموارد الأمم المتحدة بطريقة تكفل أن تكون الأهداف متناسبة مع استثمار المجتمع الدولي لتحقيقها.

ولهذا السبب، يرى وفدي أن هذه الممارسة تمكِّننا من تبادل الآراء حول كيفية تحسين تنظيم بعثات الأمم المتحدة في أنحاء العالم، وهو الأمر الذي يعتمد عليه السلم والأمن الدوليين وبقاء ورفاه مجموعات كبيرة من الناس والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا درء الصراعات عن طريق معالجة أسبابها الأساسية.

وعملية التفكير هذه تعني أيضا أننا ينبغي أن ننظر في نظام صنع القرار في المجلس. وكما لاحظ بعض الوفود ثمة افتقار للتناسب بين قدرة المجتمع الدولي وقدرة المجلس على الاستجابة للتحديات البازغة في مختلف بقاع العالم. في بعض المناسبات، بسبب ظروف معينة، يكون بمقدورنا الاستجابة استجابة سريعة. وفي ظروف أخرى يطول أمد العمليات وتصبح عملية صنع القرار في كثير من الأحيان صعبة وفي أحيان أخرى ملتوية وتتفاقم الصراعات ويزيد عدد الضحايا وتزيد حدة الظروف الإنسانية، كما حدث مؤخرا في ليبريا. لقد أصبح المجتمع الدولي غير قادر على إيجاد سبل اتخاذ القرارات السريعة والحاسمة التي تستوجبها الأحداث.

ومجموعة التجارب الأخيرة – بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومسألة ليبريا وكوت ديفوار وظروف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وظروف قيام المنظمة بالوفاء بولايتها في أفغانستان – ينبغي أن تساعد على وضع نموذج أو آلية للبرمجة حتى يتسنى لنا مراعاة مختلف العوامل في تصميم وتخطيط وتنفيذ بعثاتنا الجديدة.

وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى تحديد واضح ودقيق لنطاق وحدود كل بعثة. لذلك يجب علينا أن نحدد بجلاء الأهداف المشروعة. ولا شك أن دافع الأمم المتحدة الرئيسي من تعزيز السلم والأمن هو تلبية احتياجات السكان المتضررين من جراء الصراع وبناء الأساس لدرء هذه الأزمات في المستقبل. وينبغي للأمم المتحدة أن تحدد بوضوح حدود ونطاق مهامها ونطاق مهمة البلدان المعنية ومهام رعاياها الذين يحتاجون إلى مواصلة جهود السلام إلى حين تحقيق غايتها النهائية.

إن بعثات الأمم المتحدة تدلل على ضرورة إيجاد أساليب تنسيق أكثر مرونة بشكل متزايد وطرق أفضل للاتفاق والتفاهم من أجل تحقيق الشراكة. كذلك يجب علينا تعزيز عملنا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية استطلاع الأسباب الرئيسية التي تحرك الصراعات والتي تتطلب تدخُّل مجلس الأمن وإنشاء هذه العمليات.

كذلك يتوجب علينا أن نعمل مع مؤسسات بريتون وودز وأن ننسق معها وأن نفهم طريقة عملها. ويجب علينا أن نيسر تنسيق تعاونها مع الأمم المتحدة في معالجة الحالات التي تنطوي على أسباب اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور. وهذه تتطلب استجابات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تجاهلها إذا كنا جادين فعلا في إقامة أساس متين لجهود السلام التي نبذلها.

ومن الأهمية بمكان أيضا، كما تجلَّى في جلسة الأمس، تنسيق جهود مجلس الأمن مع جهود المنظمات الإقليمية.

واليوم وردت إشارة إلى مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. ويقوم المجتمع الدولي ببذل جهود عديدة، وليس فحسب المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. إن الدول الأعضاء موجودة ونشطة في عمليات السلام بطرق عديدة، وهي تقوم بمهام جد متنوعة تمتد من إرسال كتائب للخدمة كخوذات زرقاء والعمل في البعثات المتعددة الجنسيات إلى إنشاء المستشفيات والعناية باللاجئين والإعداد للانتخابات وبناء المنشآت والتدريب والتعليم وبرامج الصحة وما إلى ذلك.

ويجب أن نبني على تجارب تلك البلدان وما يمكن أن تقدمه من مهارات ونستفيد من هذه التجارب لدى تصميم بعثاتنا.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر حرصا على طلب المشورة والرأي من البلدان، أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة، التي شاركت في هذه العمليات بانتظام، ولديها خبرة مكتسبة على مدى سنين عديدة، علاوة على فهمها الواضح جدا للظروف والتحديات الناشئة وأفضل السبل أمام المجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات. وينبغي إدماج تلك التجربة بشكل أكثر منهجية في تصميم بعثات المجلس.

ولا بد أن نسعى أيضا إلى إشراك مزيد من البلدان في تلك البعثات، وأن نوسع من نطاق المشاركة كيما يُقبِل المجتمع الدولي على الاضطلاع بمهمة بناء السلام بحماس. والبلدان تمتلك نطاقا واسعا من القدرات التي تتكامل

فيما بينها. فهي ليس بوسعها أن ترسل قوات إلى عمليات السلام فحسب، بل يمكنها أيضا أن تشارك بأشكال أخرى كثيرة تتفق مع خصائصها المحددة ومع سياساتها الخارجية وترتيباتها السياسية. ويمكن تشجيع تلك البلدان على المشاركة بشكل أنشط والإسهام بمزيد من الفعالية في تطوير جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في العالم – لا أن تقبل ذلك على مضض فحسب.

وإزاء كل هذه الخبرات والعوامل، لا بد لنا أن نبني عملية تعلم تراكمية أكثر فاعلية. والجلسات مثل هذه الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتلك العملية. فهي تمكِّننا من إدراك أساليب جديدة لتنظيم بعثات الأمم المتحدة والاستفادة بشكل أفضل من القدرات الموجودة في المنظمة. وينبغي لنا أن نولي مزيدا من التركيز على العناصر الجديدة وعلى العوامل التي ترى أنها إسهامات. فهي يمكن أن تكون إسهاما أكثر فعالية وجدوى في نشر قدرات الأمم المتحدة لبناء السلام.

وفي هذا الصدد، تعتقد بلادي أن من الأهمية بمكان بالنسبة للمنظمة والبلدان أن تكون أكثر انفتاحا لإدماج القضايا الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة للسلام. فهذه القضية قد نوقشت جيدا، وثمة شواهد وتجارب تدل على أن المنظمة تعي ذلك جيدا. وإسهام المرأة في عملية صنع القرار وفي تنفيذ بعثات الأمم المتحدة للسلام يكتسي أهمية من حيث النوعية وليس من حيث الكمية فحسب. ولهذا، فإننا بحاجة إلى ضمان وضع المزيد من النساء، من داخل المنظمة بالفعل أو من يمكن توظيفهن، في مناصب قيادية في الأمانة العامة وفي بعثات المنظمة. والملاحظ أن هناك عددا قليلا جدا من النساء يشغلن مناصب قيادية في بعثات الأمم المتحدة. ولا بد للمنظمة أن تبذل جهدا استثنائيا للاستفادة من مهارات المرأة وخبراتها ورؤيتها في بناء السلام في العالم.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى مسألة على جانب كبير من الأهمية، وقد برزت بشكل مأساوي هذا الشهر، تلك هي مسألة الأمن الفائقة الأهمية. وقد أضيفت إلى قائمة الشواغل التي ينبغي مراعاتها لدى تصميم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة في أعقاب أحداث يوم ١٩ آب/أغسطس، التي تركت علامة غائرة في جسم الأمم المتحدة – وأعني بذلك الخسارة في الأرواح، خسارة موظفي الأمم المتحدة. إنهم رجال ونساء كرسوا أنفسهم لجهود بناء السلام لسنوات عديدة ولم يتصوروا يوما أنهم سيواجهون مثل هذه النهاية المأساوية الفاجعة كما حدث في بغداد. وبصفة خاصة، ينبغي أن نذكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي توفي في ذلك الحادث. لقد أتى إلى نفس هذه القاعة في مناسبات عديدة، كان آخرها بصفته الممثل الخاص للأمين العام في بغداد، حيث تشاطر مع المجلس بعض الأفكار الهامة جدا التي ينبغي أن تكون أساس فهمنا لتصميم بعثات السلام في المستقبل.

إن هذه المسألة قد أكدت على أهمية الدراسة المتأنية لسبل توفير الأمن المناسب لبعثات الأمم المتحدة، دون أن يؤثر ذلك على صورة الأمم المتحدة كما يراها رعايا البلدان التي تعمل فيها المنظمة، صورة الأمم المتحدة كطرف محايد ومتفتح ويتعاون بشكل وثيق، ويتعامل مع المجتمعات المحلية مباشرة، ومستعد لأن يمد لها يد العون والمساعدة في جهود السلام، والمساعدة الإنسانية والتعمير. ينبغي ألا تتغير تلك الصورة. بل ينبغي تعزيزها حتى ونحن نسعى إلى تنفيذ إجراءات أمنية لحماية العاملين في المجال الإنساني.

ولكن، ينبغي ألا نستخف أبدا بظروف انعدام الأمن وعدم الاستقرار في مناطق الصراعات في عالم اليوم. وينبغي ألا نترك موظفي البعثات دون حماية بذريعة التكتم المصاحب للإجراءات الأمنية. وإننا ندرك أن تحقيق التوازن بين كل هذه العوامل ليس بالأمر اليسير، لكننا على ثقة بأنه من

خلال المشورة والمساعدة المناسبتين، يمكن إيجاد تدابير تضمن أمن الموظفين وتحافظ على سلامة بعثات الأمم المتحدة. وإجراءات الأمن تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبعثات المشتركة التي تضم أفرادا مدنيين غير مسلحين مسؤولين عن مهام مثل مراقبة الانتخابات، والتعمير والمساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون تجربة بغداد درسا مفيدا للغاية.

لقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة أمس عندما عزز حماية الموظفين باتخاذه القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع.

وما تلك إلا خطوة أولى، فهي تنظم الولايات القائمة بالفعل وتبرز الأهمية التي يوليها مجلس الأمن بصفة خاصة لوضع الموظفين العاملين في المجال الإنساني في جدول أعماله، ووضع هذه المسألة في الحسبان وفي دائرة الاهتمام دائما. إن أمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني أمر أساسي للعمل الذي يؤدونه في مناطق الصراع. كما أنه عنصر أساسي للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن ضمان السلامة الشخصية لهؤلاء الموظفين وضمان أمن منظماتهم وشبكات عملهم هو التزام لا بد لمجلس الأمن أن يأخذه على عاتقه بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أسلفنا، فإن علينا مسؤولية واضحة لتوفير الحماية لأولئك الذين يعملون في الميدان والذين يعملون في بناء السلام في ظروف محفوفة بمخاطر كبيرة. وتقع هذه المسؤولية على كل من الدول المعنية والمنظمة ذاتها لاتخاذ كل التدابير الوقائية اللازمة. ويتطلب ذلك أيضا التحقيق والمساءلة واتخاذ إجراءات عقابية صارمة في الحالات التي تؤثر فيها الهجمات على موظفي الأمم المتحدة أو الموظفين الآخرين العاملين في المجال الإنساني. فالهجمات على الموظفين العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراعات هي جرائم حرب، ولا بد أن تحاول كل الدول أن تضمن تقديم من يرتكبها إلى العدالة ومعاقبتهم على هذا الأساس.

وحري بمجلس الأمن الآن أن يضمن تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا في كل الأحوال والظروف. وينبغي للأطراف المعنية، بما فيها البلدان المساهمة، مراجعة المسائل الأمنية المتعلقة بكل البعثات. لا بد أن نحمي موظفينا، إنها مسؤولية أساسية لهذه المنظمة.

**الرئيس**: أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد جانغ يشان** (الصين) (تكلم بالصينية): أسوة بالزملاء الآخرين، أشعر بدوري بالأسف لرحيلكم المنتظر من نيويورك، سيدي الرئيس. ولقد كنا دوما نحترم حكمتكم ومهاراتكم القيادية احتراما شديدا. و نشكركم على توجيهكم لعمل مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وحينما تصلون إلى جنيف، وهي مركز آخر لأنشطة الأمم المتحدة، ستتناولون مسائل نزع السلاح والمسائل الاقتصادية، كما ستتناولون مسألة حقوق الإنسان الهامة. ونؤمن بأنكم في جنيف ستقدمون إسهاما مهما في تلك الميادين.

وبالإضافة إلى ذلك اسمحوا لي من فضلكم سيدي الرئيس، بأن أشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية. ويحدونا الأمل أن تساعد هذه المناقشة مجلس الأمن في بحثه المتنوع عن سبل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى يتمكن من القيام بواجبه في صون السلام والأمن الدوليين على نحو أفضل.

على مر السنين اضطلعت عمليات حفظ السلام بدور إيجابي جدا في الإسهام في تسوية الكثير من المنازعات الإقليمية وفي تحسين الاستقرار في المناطق المعنية. إن استخدام

هذه العمليات بوصفها أداة هامة للمحافظة على السلام والأمن تحت تصرف الأمم المتحدة ما فتئ يمثل مصدر تقدير متزايد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري الشديد لموظفي عمليات حفظ السلام، لا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في أداء مهامهم. إننا ندين بامتناننا لهم على إسهامهم في تحقيق سلام نسبي في كثير من أجزاء العالم التي كانت تفتقر إلى السلام والأمن. وفي حزيران/يونيه الماضي، شاركتُ في وفد مجلس الأمن الذي قام بزيارة إلى وسط أفريقيا. وفضلا عن التضحية المتفانية لموظفي حفظ السلام، رأيت بعيني مدى عسر قيامهم بعملهم. إن روحهم جديرة بالتقدير والاحترام.

وكما فعل زملاء آخرون، أود بدوري أن أشجب بشدة أعمال أولئك المسؤولين عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس على موظفي الأمم المتحدة في بغداد. وأؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك النشاط الإجرامي الإرهابي لن ينجح في تحقيق أهدافه. وسيقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالمزيد من تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلام.

إن التحدي العملي الآخر الذي يجابهنا هو كيفية مواصلة جهودنا لتعزيز كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أدلي بثلاث نقاط في ذلك الصدد.

نقطتي الأولى تتعلق بالمزيد من تحسين قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام لوحدها. ومع تطور الحالة العامة، فإن المهام التي تواجهها عمليات حفظ السلام معقدة بصورة متزايدة. ولا يمكن لعمليات حفظ السلام التقليدية أن تتصدى للتحديات الحقيقية الموجودة في مناطق بعينها. وتوحي الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، تحت ظروف معينة، بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشارك في وقت أبكر وبصورة أسرع وبقوة أكبر. ولذلك السبب، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدراتها على حفظ السلام وآلياتها ومواردها وقواتها والدعم السوقي والتدريب وهيكل القيادة من أجل الوفاء بالاحتياجات الفعلية على نحو أفضل.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل مسعى إضافيا لضمان نجاح عملياته لحفظ السلام. وإلى قدر كبير، يتوقف نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مستوى الدعم الذي تتلقاه من أعضاء المجلس. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أولا أن يبذل جهدا أكبر لمساعدة الأطراف الإقليمية على الاستفادة على نحو أفضل من الظروف التي تهيئها عمليات حفظ السلام من أجل إيجاد تسويات سياسية. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن به أن تضطلع عمليات حفظ السلام بدورها الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن الذين هم على استعداد لفعل ذلك أن يستمروا في دعم عمليات حفظ السلام في مجالي السوقيات وشؤون الأفراد. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام محددة على نحو جيد وواضحة وممكن تحقيقها، لكي تتحسن فعاليتها. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تستخدم آليات المشاورات الموجودة استخداما كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعزز ويوسع الاتصال بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

ثالثا، ينبغي أن يتلقى الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا المساعدة بغية تعزيز قدراتها على حفظ السلام. وتمثل أفريقيا محور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أسهمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا بقدر كبير في عمليات حفظ السلام الإقليمية. كما أنها حققت نتائج إيجابية. ومع ذلك، فإن بعض عمليات حفظ السلام لم تف بولاياتها بصورة كاملة بسبب القيود السوقية والتقنية والمالية. ويحدونا الأمل أن تزيد الأمم المتحدة، والدول الأعضاء المقتدرة، من مساهماتها

للاتحاد الأفريقي في مجالات تعزيز قدراته المؤسسية وتبادل المعلومات والتمويل وشؤون الأفراد. والدول الأعضاء بفعلها ذلك، ستكون قد حسنت القدرات الشاملة للاتحاد في مجالي الإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام.

لقد دأبت الصين على دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تفضل تعزيز فعالية هذه العمليات. وفي العام الماضي قررت الصين أن تساهم بوحدات عسكرية غير محاربة في ترتيبات الأمم المتحدة البديلة لعمليات حفظ السلام. وقد نُشِرت سرية هندسية ومستشفى ميداني في آذار/مارس الماضي من الصين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومؤخرا، مع بدء عملية السلام في ليبريا، دعمت الصين أنشطة الأمم المتحدة هناك، وتعكف الآن على دراسة الطريقة التي نقدم بها مساهمتنا.

وقصارى القول، ستواصل الصين العمل النشط لدعم عمليات حفظ السلام إلى المدى الذي تسمح به قدراتها الذاتية بغية الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدائمين.

**الرئيس**: أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ.

**السيد كاننغهام** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي آخر مرة تكون معنا فيها، سيدي الرئيس، أود أن أقول إننا نقدر الفعالية التي قدتم بها أنتم وزملاؤكم عملنا أثناء هذا الشهر. ونتمنى لكم كل خير في الاضطلاع بمسؤولياتكم في جنيف.

وأعتقد أنه يمكنني الإيجاز لأنني أتفق مع الكثير مما قيل هذا الصباح ولا أريد تكراره. وأود أن أركز فقط على بعض النقاط.

أولها، على حد قول بعض الزملاء، قد يكون أهم العوامل أثناء تطلعنا إلى المستقبل هو أن عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا من جوانب متعددة. ونحن في مجلس الأمن وأيضا الذين ينفذون عمليات السلام نتعلم أثناء التطبيق، ونحسن عملنا عموما. وأعتقد أن أحد الدروس المستفادة هو أهمية الدعم الإقليمي والسياسي والعسكري في العديد من الحالات لجهود السلام وفي بعض الأحيان الاشتراك غير المباشر في عمليات السلام.

وما برحت الولايات المتحدة تشجع بلدانا أخرى على تحسين قدراتها على تنفيذ عمليات السلام، وفي بعض الحالات تقدم مساعدة مباشرة. وبرنامجنا للتدريب والمساعدة لعمليات الطوارئ في أفريقيا – الذي كان يعرف سابقا باسم مبادرة رد الفعل – قد وفر تدريبا ميدانيا وتدريبا لمسؤولي القيادة وأيضا معدات حيوية لعدد ٢٠٠ ١ جندي في تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ١٩٩٧. ومنذ عام ١٩٩٨، وبموجب مبادرة تعزيز قدرات حفظ السلام، ندرب أيضا قرابة ٢٠٠ ضابط سنويا في كل من مركز العلاقات المدنية – العسكرية في مونتيري بكاليفورنيا، ومن خلال برامج التدريب العسكري.

ونحن نشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاضطلاع بمسؤوليات أكبر من أجل تحقيق السلام. ونعتقد أيضا أن هناك قيمة حقيقية في استكشاف كيفية تنفيذ تحالفات متعددة الجنسيات للعمليات الأكثر صعوبة وذلك تحت إشراف قائد إقليمي قوي. ونطرح مثالا خاصا، إذ ظللنا لبعض الوقت ندعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياسيا وماليا وعسكريا في تنفيذ جهودها في غرب أفريقيا.

النقطة الثانية التي أريد أن أتناولها هي أن كل صراع فريد في حد ذاته. ولا يمكن لعمليات السلام في الأمم المتحدة أن تتصدى لجميع التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين. ومثلما ذكرنا سابقا، كل صراع فريد في حد ذاته

والشيء نفسه ينطبق على عمليات حفظ السلام التي تتبعه، بما في ذلك هياكل ولاياتها وقواعد الاشتباك والتنظيم الخاصة بها. ونعتقد أن هناك دورا تؤديه أنماط حفظ السلام المختلفة ألا وهي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات حفظ السلام الإقليمية والتحالفات المتعددة الجنسيات. وينبغي أن يتولى تقييم جميع الصراعات فريق تخطيط متكامل يتضمن ممثلين عن وكالات عسكرية وشرطية وإنسانية ووكالات أخرى.

لا توجد صيغ ثابتة لحفظ السلام، والصيغ الثابتة غير مستصوبة خاصة في أمور من قبيل الأصل الوطني لقوات حفظ السلام أو لقيادة التحالف. وكل حالة فريدة في حد ذاتها وتدفعها الحقائق على أرض الواقع وكذلك التزامات أخرى للمساهمين بقوات المحتملين. وتستحق كل حالة فحصا عن كثب على أساس من الاحتياجات التي تطرحها كل حالة بعينها وكذلك يمكن معالجتها من خلال آليات مرنة.

النقطة الثالثة والأخيرة التي أود إثارتها هي الأمن الكلي لبعثات الأمم المتحدة وأفرادها. وقد ذُكرنا بشكل مأساوي بأهمية هذه القضية والظروف الصعبة التي يعمل في ظلها هذا المجلس والأمم المتحدة وكل من الموظفين المدنيين والعسكريين على حد سواء. ونحن نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) الذي تجاوز التدابير السابقة بتركيز اهتمام مجلس الأمن على منع الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأيضا على مساءلة الذين يقترفون هذه الأعمال. ومن الواضح في أعقاب الهجمة الوحشية في بغداد أننا جميعا – أعني الدول الأعضاء والأمانة العامة – بحاجة إلى استعراض كيفية توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة في المجال الإنساني وحفظ السلام على حد سواء، بغية التصدي لخطر أعمال إرهابية إضافية. وقد بدأ ذلك الجهد بالفعل وهو يستحق وبحق دعم أعضاء المجلس ومشاركتهم النشطة.

**الرئيس**: أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ.

**السيد أرياس** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكري للرئاسة السورية لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأشيد بكم، سيدي الرئيس، على عملكم الجاد والفعال، وأيضا بالسفير مقداد وبالوفد السوري بأسره. وأود أن أذكر ملاحظة شخصية حزينة، إذ يحزنني انتقالكم الوشيك إلى جنيف. وعلى الرغم من أنكم ستظلون تعملون في الأمم المتحدة بالنيابة عن سورية والمنظمة في منصب هام، سنفتقد صراحتكم ونهجكم الجاد ومهاراتكم، إن مكسب جنيف هو خسارة لنيويورك وأنا آسف لذلك.

صدر تقرير الإبراهيمي قبل ثلاث سنوات. وهو حسَّن إلى قدر كبير قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ أول المسؤوليات الواردة في الميثاق ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. واليوم، لدى المنظمة موارد أكبر لتخطيط عمليات السلام ونشرها وإدارتها ويمكنها أن تفعل ذلك بروح مهنية عالية وبسرعة، وبدون شك بفعالية. ولكن هناك المزيد الذي يجب عمله، إلا أن التحسينات المنجزة في ثلاث سنوات كبيرة بالفعل.

ولا يمكن أن نضيف الكثير إلى ما ذكر بالفعل في تقرير الإبراهيمي، ولكن جلسة اليوم توفر فرصة ممتازة للتركيز على نقاط أساسية محددة.

أولا، من المهم تنسيق العمل المتعلق بمفهوم البعثة وتصميمها والإعداد لها وأن يكون ذلك العمل فعالا، لأن من دون التنسيق الملائم، لا يمكن أن تنجح البعثة وستتعرض للخطر حياة السكان المحليين والموظفين الدوليين. والتخطيط الملائم يعني الدراية بالتطورات في الميدان. وتحتاج الأمانة

العامة إلى قدرة معززة لاستكمال المعلومات المتوافرة حاليا ولتحليلها فضلا عن القدرة على نقلها بطريقة متسقة إلى هيئات صنع القرار، وخاصة هذا المجلس، بغية الفهم الواضح لغرض العملية ومقاصدها. وفي هذا الصدد، يظل من الضروري للمجلس أن يسعى جاهدا لكفالة أن تكون الولايات التي يعتمدها واضحة ومقنعة ولها موارد ملائمة.

ثانيا، بعد الوضع الملائم للمفهوم والخطة، يجب أن تكون بعثات الأمم المتحدة قادرة على النشر السريع. ونحن على دراية بالجهود الجادة والكبيرة التي تبذلها الأمانة العامة لتوليد قدرة أصيلة على النشر السريع.

ثالثا، أوضح الأمين العام قدرته على اختيار أشخاص ملائمين ومؤهلين لإدارة البعثات في الميدان. ومن دون شك كان تعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو خير مثال. وهذا أمر حيوي لأن الإدارة في الميدان يجب أن تأخذ قرارات حيوية لكفالة نجاح البعثة يوما بعد يوم.

رابعا، إن بعثات السلام في وقتنا الحالي متعددة التخصصات بالضرورة.

ولا بد للمجلس من أن يدرج في ولاياته عناصر أساسية لكي يضمن فعالية بعثات السلام وأنها يمكن حقا أن تقدم إسهاما في تأمين السلام في بلد أو منطقة ما. إن عناصر من قبيل نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإزالة الألغام وتقديم المساعدة الانتخابية وتعزيز حقوق الإنسان ومسائل نوع الجنس – كثيرا ما يجري التغاضي عن وجود النساء ودورهن – كلها يجب أن تدرج بالضرورة في هذه الولايات.

خامسا، تمثل تلك العناصر في حد ذاتها تقدما، أو، بتعبير أفضل، جسرا نحو ما يتعين أن تكون عليه أنشطة بناء السلام في المستقبل. وبالرغم من أن هذه مهام كثيرا ما تقع المسؤولية عنها على عاتق الصناديق والبرامج الأخرى، ينبغي للمجلس ألا يخفق في ضمان أن يكون الانتقال سلسا بقدر كاف بما يمكن من إجراء متابعة فعالة. إن بعثة حفظ السلام التي تنقل أنشطتها بصورة سلسة إلى عمليات حفظ سلام تأتي فيما بعد تمثل في حد ذاتها نجاحا.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مسألة التواصل المذكورة في تقرير الإبراهيمي. وأشير إلى منع الصراع. فالمنع الفعال للصراعات المسلحة كثيرا جدا ما يجعل من الضروري للأمم المتحدة أن تلزم نفسها بصون السلام والأمن. وبالطبع، أفضل سبيل لتسوية الصراع هي منعه من النشوب. وقد بدأت الجمعية العامة في إحراز تقدم في تجهيز المنظمة بالقدرات الجادة في هذا الصدد. ومجلس الأمن يرحب بذلك كل الترحيب.

**الرئيس**: أشكر ممثل إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وعلى بيانه.

ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي. سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

تشكل عمليات حفظ السلام أداة هامة للأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامها والحفاظ على السلم والأمن في العالم. وهي تقوم بدور حيوي وفعال في تخفيف حدة التوتر، وتساهم في تسوية المنازعات وحفظ السلام وفي تأمين بيئة مناسبة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

لقد أثبتت هذه العمليات في السنوات الماضية فعاليتها في أداء المهام المتنوعة الموكلة إليها من المراقبة التقليدية لاتفاقات وقف إطلاق النار إلى التحدي المعقد والجسيم المتمثل في إدارة الأقاليم. وبينت أنها أداة حيوية قادرة على التصدي للأخطار التي تواجه السلم والأمن في العالم. وقد استطاعت عمليات حفظ السلام تحقيق النجاحات في سيراليون وتيمور الشرقية والبوسنة والهرسك وبرفلاكا. ونعرب عن أملنا في أن تمتد عمليات حفظ السلام

وأنشطتها إلى مناطق نزاعات لا تزال مهملة كما هو، على سبيل المثال، في الصومال.

وبالرغم من الدور الهام الذي تقوم به عمليات حفظ السلام، يجب ألا تكون بديلا عن الحل الدائم للنزاع؛ بل يجب أن تكون مجرد إجراء مؤقت لمنع النزاعات من التفاقم، حيث تساهم في وقف الأعمال العدائية وتخفف من إمكانية تصعيد الصراعات وتوفر بيئة مناسبة للتوصل إلى إنهائها. وبالتالي، فإننا نؤكد على أنها يجب أن تكون ذات إطار زمني محدد. ويجب أن تتقيد هذه العمليات بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي من بينها احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وانطلاقا من الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس الأمن في إنجاح مهام هذه البعثات، من خلال تحديد ولايات واضحة لها ومتابعة تطور الأوضاع على الأرض، اعتمد مجلسنا، على سبيل المثال، خلال هذا الشهر القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي عزز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفوضها لأول مرة منذ إنشائها باستخدام كل الوسائل الضرورية للقيام بالولاية الموكلة إليها في منطقة إيتوري وشمال وجنوب منطقة كيفو. كما اعتمد المجلس القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) الذي أذن للدول الأعضاء بإنشاء قوة حفظ السلام لدعم اتفاق وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار في ليبريا، آخذا بعين الاعتبار البعد الإقليمي وأهميته في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين بعثات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حيث أدى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى توطيد الاستقرار في سيراليون وليبريا. وكذلك عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الاتحاد الأفريقي في إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة لرصد وقف إطلاق النار والقيام بعمليات نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتتعاون بعثات الأمم المتحدة أيضا مع الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا وإريتريا والصحراء الغربية.

وفي البلقان، تشكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نموذجا هاما للتنسيق مع المنظمات الإقليمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكلنا أمل في أن تسهم القوة الدولية للمساعدة الأمنية في دعم ومساندة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في تحقيق الأمن في منطقة كابل وفي جميع الأراضي الأفغانية، مما يدفع بالعملية السياسية والعملية الاقتصادية معا إلى الأمام.

وقد بدأت الأمم المتحدة عملياتها في مجال حفظ السلام قبل ما يزيد على نصف قرن في منطقة الشرق الأوسط، وما زالت تمارس دورها في مجال حفظ السلام بمسؤولية وتؤدي المهام الموكلة إليها بكل كفاءة ودقة. وفي هذا المجال، تقدر سورية تقديرا عاليا التضحيات التي قدمها قادة وأفراد وحدات عمليات حفظ السلام العاملة في العالم بشكل عام وفي منطقتنا بشكل خاص. وتعرب سورية عن تقديرها الكبير للتعاون القائم بين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والجهات المعنية السورية، وكذلك بين بعثتنا الدائمة وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة جرائم جسيمة ارتكبت ضد أفراد بعثات ووكالات الأمم المتحدة ومقراتها في أماكن مختلفة مثل جنين وقانا ومؤخرا في بغداد. وتمثل هذه الاعتداءات على مقرات الأمم المتحدة وموظفيها اعتداء على جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولذا، لا بد للمجتمع الدولي من ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم وكذلك تعزيز الإجراءات الأمنية بغية الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص الذين كرسوا حياتهم من أجل تحقيق السلام في العالم.

وما اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) إلا تعبير واضح عن إرادته في اتخاذ جميع الإجراءات لحماية الأفراد العاملين في بعثات الأمم المتحدة ومقراتها. وكذلك ملاحقة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم التي وصفها القرار بأنها جرائم حرب.

وفي هذا المجال نقترح أن تقوم الأمانة العامة بإعداد دراسة كاملة حول كيفية حماية بعثات الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من ضرورة عدم السماح بوقوع أي اعتداء ضدها، تنفيذا لأحكام القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣).

ختاما، يؤكد وفد سورية على أهمية إقامة شراكة ثلاثية حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مجال التخطيط للبعثات وإعدادها وتنظيمها وتأمين أمنها. وكذلك ضرورة التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عند اعتزام إدخال أي تغيير على مهام البعثة أو هيكليتها. ونعتقد أن الاجتماعات والآليات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) سيكون لها دور فاعل في نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أود مرة أخرى أن أتوجه بجزيل الشكر لجميع السادة أعضاء المجلس على مساهماتهم القيمة والغنية في جلسة اليوم الخاصة بعمليات حفظ السلام — الإسهامات التي تكون قد وضعت بعض المفاتيح أمام إجراءات يمكن أن تتخذها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام، إضافة إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي تفضل بها أعضاء المجلس، والتي من شأنها أن تغني تقرير السيد الأخضر الإبراهيمي (S/2000/809) وتوصياته في هذا المجال.

في الختام أود أن أشكر من كل قلبي كل موظفي الأمم المتحدة في كافة عمليات حفظ السلام. وأشكر من كل قلبي أيضا موظفي الأمم المتحدة في المقر، سواء في الأمانة العامة أو في المجلس. ويجب ألا ننسى توجيه الشكر إلى كافة المترجمين – القوة الحقيقية القابعة في مقصوراتها – على إيصال أصواتنا للأمم المتحدة والعالم بشكل سليم. إن جهودهم هذه هي بالفعل جهود جبارة. وأشكر موظفي الأمانة العامة العاملين على تسهيل عمل المجلس الموجودين دائما رهن الطلب عند باب المجلس وفي وسط المجلس هنا. وفي الختام نشكر كافة العاملين في مجال الحفاظ على أمن الأمم المتحدة. كما نشكر رجال الإعلام والتلفزة القابعين أيضا في مقصوراتهم وكذلك المصورين.

واسمحوا لي في نهاية كلماتي أن أتوجه بعميق الشكر لكافة الزملاء أعضاء المجلس الذين توجهوا بأطيب الكلمات لي، وسأكون بالفعل عند حسن ظنكم، وآمل وأتمنى أن تتابعوا تعاونكم مع بعثة الجمهورية العربية السورية التي سيرأسها بعدي زميلي الذي تعرفونه جيدا، السفير الدكتور فيصل المقداد، الذي عمل معي طوال السنوات الثماني هنا في نيويورك.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.